

مؤقت

مجلس الأمن



السنة الثامنة والسبعون

الجلسة 9509

الجمعة، 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس السيدة سانثيز إسكييردو/السيد بيدرا كالديرون/السيد دي لا غاساكا . . . (إكوادور)

السيد إيرماكوف	الاتحاد الروسي	الأعضاء:
السيد سباسي	ألبانيا	
السيد عزام	الإمارات العربية المتحدة	
السيدة كامبوس	البرازيل	
السيد شوفات	سويسرا	
السيد نيو شياو شيانغ	الصين	
السيدة نغيما ندونغ	غابون	
السيدة وليامز	غانا	
السيدة غينيتاي	فرنسا	
السيد سيسكالدي	مالطة	
السيدة ألديرج	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	
السيد باربوسا	موزامبيق	
السيد مارتنيز	الولايات المتحدة الأمريكية	
السيد كوسانو	اليابان	

جدول الأعمال

الأسلحة الصغيرة

التصدي للخطر الذي يشكله تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلام والأمن
تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823)
رسالة مؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لإكوادور لدى الأمم المتحدة (S/2023/954)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-40825 (A)



استُؤنفت الجلسة الساعة 15/05.

وثيقا مع الشركاء الخارجيين. ومن خلال تجربة بولندا، كان للتعاون مع المنظمات الإقليمية أو في إطارها مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا أثر كبير. وتمتلك التجمعات الإقليمية الدراية والموارد التي قد لا تكون تحت تصرف فرادى الدول أو قد تجد صعوبة في توليدها. ويمكن لتلك الإمكانات الإقليمية أن تسهم في تعزيز الرقابة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتداولها وحيازتها، لا سيما فيما يتعلق بإدارة المخزونات والأمن المادي.

وتضطلع الأمم المتحدة بدور رائد في تنسيق منع عمليات النقل غير القانونية على الصعيد العالمي وتخفيف الأثر السلبي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة على سبل عيش مجتمعاتنا. ولئن كنا قد قطعنا شوطا طويلا منذ المؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، والذي عقد في عام 2018، فإن الاتجاهات السلبية فيما يتعلق بإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وما تسببه من عدم استقرار تتزايد منذ ذلك الحين. وفي ذلك السياق، نتطلع إلى المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل، الذي سيعقد في العام المقبل.

وينبغي تشجيع البلدان المستعدة والتي لديها القدرة على تقديم الدعم، على زيادة دعمها للدول الخارجة من النزاعات المتأثرة بهذه المسائل، وينبغي أن تساعد على بناء قدرات مستدامة في مجال إدارة ومراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على الصعيد الوطني. وسيشمل هذا الدعم المساعدة في وضع الصكوك القانونية، ومعالجة الجوانب التقنية والتدريب، فضلا عن تبادل الخبرات. ونود أيضا أن نشدد على أن الملكية القوية من جانب المتلقي تحسّن إلى حد كبير القدرات المؤسسية والفعالية.

واسمحوا لي أن أتطرق بإيجاز إلى التحديات الناجمة عن أساليب التصنيع المحددة أو التكنولوجيا المطبقة، مثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المحولة بصورة غير مشروعة - وهي النسخ المقلدة، أو البنادق فارغة الطلقات، أو بنادق اللعب - والأسلحة الأكثر تقدما

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بأن يقصروا بياناتهم على ما لا يزيد عن أربع دقائق كي يتسنى للمجلس إنجاز أعماله بسرعة. وستُنبه الأضواء الواضحة المثبتة على أطواق الميكروفونات المتكلمين لإنهاء ملاحظاتهم بعد أربع دقائق.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل بولندا.

السيد شتيرسكي (بولندا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر وفدكم، سيدتي الرئيسة، على تنظيم هذه المناقشة الحسنة التوقيت بشأن أثر التراكم المفرط للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها بدون ضوابط على السلام والاستقرار الدوليين. وأود أيضا أن أشكر مقدمات الإحاطات اليوم وأن أشدد على أن بولندا ما فتئت تسعى إلى تحقيق المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدة للمرأة في عمليات السلام والأمن. ونعتقد أن من الأهمية بمكان كفالة تكافؤ الفرص للمرأة في جميع عمليات صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بنزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، خاصة وأنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمنع العنف المسلح والنزاعات المسلحة والحد منهما.

ونعتقد أن مجلس الأمن يمكن أن يؤدي دورا أكبر في التصدي للتهديدات والعواقب المحتملة للتدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وينبغي أن يولي اهتماما خاصا لمسألة تحويل مسار هذه الأسلحة. وينبغي لجميع الدول أن تجري أي عمليات نقل للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بأكبر قدر ممكن من المسؤولية وأن تكفل الأمن المادي لهذه الأسلحة بإدارة مخزوناتهما وفقا للمعايير الدولية. وينطبق الشيء نفسه على الإدارة الآمنة لمخزونات الذخيرة التقليدية. وينبغي التقيد الصارم بالتدابير القائمة مثل المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة. إن التنفيذ الفعال لتدابير ومعايير السلامة يسهم في تقليل احتمالات إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو تحويل مسارها.

إن الإدارة والمراقبة السليمتين لتدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليستا شأننا داخليا للدول فحسب، بل تستلزمان أيضا تعاوننا

المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، فإن لدى الأمريكتين أعلى معدل لجرائم القتل في العالم، وأن الأسلحة النارية قد استُخدمت في 75 في المائة من جرائم القتل المسجلة في عام 2021.

وتستدعي هذه المشكلة العالمية تعزيز العمل المنسق والمساعدة والتعاون الدوليين، ولا سيما في مجالات مراقبة الحدود والجمارك، وإدارة المخزونات، والوسم، وحفظ السجلات، والتعقب، وتحديد هوية الجماعات أو الأفراد المعنيين. وقد سَلَّم المجلس، في مناقشاته المنتظمة بشأن هذا الموضوع، بالطابع الحاسم للتدابير المتخذة لمكافحة تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها في جميع مراحل دورة حياتها، وللشفافية في إنتاجها ونقلها، إلى جانب التنفيذ الفعال للصكوك الدولية لمنع الاتجار بها وتحويل وجهتها غير المشروعين.

ترحب كولومبيا بنجاح الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وصكه الدولي للتعقب. ونرى في مؤتمر الاستعراض المقبل فرصة لتعزيز تنفيذ برنامج العمل. كما أننا نرحب باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها هذا العام (انظر قرار الجمعية العامة 78/47)، ونتطلع إلى إحراز تقدم سريع في تنفيذه.

وتقدر كولومبيا أيضا الصكوك والمبادرات الأخرى. ومع ذلك، هناك العديد من التحديات الحالية والناشئة التي يجب علينا التصدي لها بسرعة، بما في ذلك التطورات الحديثة في تصنيع الأسلحة والتكنولوجيا والتصميم والطباعة ثلاثية الأبعاد. ومن الضروري دمج الجهود في تنفيذ برنامج العمل والصكوك الأخرى في الميدان مع تلك التي تهدف إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والاستفادة من أوجه التآزر القائمة وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية والفعالة للمرأة ومشاركة وتعاون المجتمع المدني. كما أنه من الضروري تعزيز العنصر الرئيسي للتعاون والمساعدة الدوليين، بما في ذلك بناء القدرات ونقل المعرفة والتكنولوجيا وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات.

المصنعة باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد. وينبغي للدول أن تواصل تسليط الضوء على التحديات القائمة والمحتملة وأن تتبادل خبراتها وآراءها بشأن كيفية التصدي لها بأكثر الطرق فعالية.

وختاماً، نود أن نشدد على أن أي عدوان خارجي على بلد ذي سيادة، مثل عدوان روسيا الوحشي المستمر وغير المبرر على أوكرانيا، سيؤدي حتماً إلى استخدام مكثف للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ويزيد من تقادم الاتجاهات السلبية التي ناقشناها في هذه القاعة اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة كولومبيا.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (تكلمت بالإسبانية): أشكر البلد الشقيق، إكادور، على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، بالإضافة إلى المناقشة التي عقدت في 7 كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.9497).

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والتكديس المفرط لها وتحويل اتجاهها إلى متلقين غير مأذون لهم وإساءة استخدامها لا تزال تشكل مصدر قلق وتهديداً للسلام والأمن والتنمية المستدامة والاستقرار العالمي، وذلك بالنظر إلى إسهامها في حدة النزاعات وإطالة أمدها، وعواقبها الإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية وصلتها بالعنف - بما في ذلك العنف الجنسي والجسدي - والجريمة المنظمة وغيرها من الجرائم.

وكما يشير الأمين العام في تقريره الأخير الذي يُقدم كل سنتين إلى مجلس الأمن (S/2023/823)، فإن توافر هذه الأسلحة وذخائرها وإساءة استخدامها على نطاق واسع يسهمان في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان. ولا تزال النساء والأطفال يتأثرون بشكل غير متناسب بالنزاعات المسلحة ويعانون باستمرار من ارتفاع عدد الانتهاكات الخطيرة التي ترتكب باستخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتؤثر هذه الأسلحة أيضا على تيسير وارتكاب العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وبالمثل، تقر الخطة الجديدة للسلام بأن هذه الأسلحة وذخائرها هي السبب الرئيسي للموت العنيف في العالم. فوفقاً لأحدث دراسة عالمية عن جرائم القتل أجراها مكتب الأمم

بعيد المنال. وفي هذا السياق، يجب أن يركز مجلس الأمن على ثلاث نقاط رئيسية.

أولاً، لا بد للمجلس أن يعزز التآزر بين المبادرات الإقليمية ومتعددة الأطراف. وقد أبرزت الخطة الجديدة للسلام أهمية وضع وتعزيز الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية للتصدي للتحديات المتصلة بتحويل وجهة الأسلحة وانتشارها وإساءة استخدامها. وهذا هو بالتحديد نهجنا. ونحن نواصل تحت رئاسة إندونيسيا لرابطة أمم جنوب شرق آسيا التعاون من خلال منابر مثل الاجتماع الوزاري للرابطة المعني بالجريمة عبر الوطنية، والمنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا، واجتماعات رؤساء الشرطة في الدول الأعضاء في الرابطة. وتشكل هذه الجهود التعاونية لبنة أساسية نحو التنفيذ الكامل لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. وتتطلع إندونيسيا إلى المشاركة البناءة خلال مؤتمر الاستعراض الرابع المقرر عقده في عام 2024.

ثانياً، يجب أن يتقدم بنهج شامل، لا سيما في البلدان المتضررة من النزاعات. وتشكل إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تهديداً مباشراً لحفظ السلام التابعين لنا، من بين آخرين. ومع تعدد حالات النزاع من الأهمية بمكان أن يحدد المجلس نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن ويجعلها أولويات. وينبغي أن يتماشى ذلك مع إطار لبناء السلام والتنمية بدوافع وطنية. وسيتمكن ذلك الحكومة المضيفة من زيادة مشاركة مختلف أصحاب المصلحة وملكيتهم في تنفيذ سياسات مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثالثاً، يجب أن يدمج الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في التصدي للتحديات الناجمة عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مناطق النزاع. ومن المهم الدعوة إلى إشراك المرأة في عملية السلام وإعادة الإعمار. إن دور المرأة سيسهم في منع العنف الجنسي المتصل بالنزاع وانتهاكات حقوق المرأة في حالات النزاع والتخفيف من آثارها والتعافي منها. ويمكننا أيضاً أن نزيد من تعزيز دور حفظ السلام من الإناث بتوفير برامج موجهة في مجالي التدريب وبناء القدرات

وتعلق كولومبيا أيضاً أهمية على التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى المجلس.

ما من بلد بمنأى عن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها أو محصن ضدهما، وهي الأسلحة التي لا تزال تحصد الأرواح وتدمر الأسر وتؤثر على المجتمعات المحلية وتقوض جهود السلام والتنمية. إن هدف الحد من المعاناة الإنسانية الناجمة عن هذه الآفة وزيادة احترام الحياة والكرامة الإنسانية عن طريق تعزيز ثقافة السلام قد مكننا من اعتماد برنامج العمل في عام 2001. يظل ذلك هدفاً ومسؤوليتنا الجماعية ويجب أن يظل يوجه مداولاتنا وإجراءاتنا. ويجب أن نبذل كل جهد ممكن للقيام بكل ما في وسعنا للتخفيف من حدة هذه المأساة العالمية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد بربابو (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر إكوادور على استضافة هذه الجلسة المهمة وأشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن الثاقبة القيمة.

ترحب إندونيسيا بتقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين (S/2023/823)، والذي أكد قلقنا إزاء تدهور البيئة الأمنية العالمية وزيادة الإنفاق العسكري. إن تصاعد العسكرة والزيادة المفاجئة في عمليات نقل الأسلحة يشكلان تحديات أكبر لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك في عمليات حفظ السلام. كما أبرز تقرير الأمين العام بشكل ملحوظ الإعلان السياسي بشأن تعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية الناتجة عن استخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان، والذي تقدر إندونيسيا بتأييده.

وفي خضم المشهد الأمني الهش، لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يشكل عقبة كبيرة أمام صون السلم والأمن. ومع استمرار وصول الأسلحة والذخائر والمتفجرات غير المشروعة إلى الإرهابيين والجماعات المسلحة والأطراف الفاعلة غير الحكومية، أصبح حفظ السلام أكثر خطورة، بينما غدا بناء السلام

وفي هذا السياق، من الضروري التعاون بصورة فعالة مع مختلف المنظمات الحكومية الدولية. وفي الأردن، بادرننا إلى إقامة شراكات مع جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية ومنظمة حلف شمال الأطلسي، بهدف وقف الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الضروري أيضا تشارط وتبادل المعلومات الاستخباراتية، لا سيما مع البلدان المجاورة، فيما يتعلق بتهرب الأسلحة التقليدية وتتبع مساراتها، فضلا عن تحديد الأطراف مصدر هذه الأسلحة والأطراف الموجهة إليها. وقد اعتمد الأردن استراتيجية تتماشى مع هذا النهج، أثبتت فعاليتها.

إن النزاعات، سواء كانت دولية أو غير دولية، هي المصدر الرئيسي للطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويجب على مجلس الأمن أن يعالج الأسباب الجذرية للنزاعات التي تغذي الطلب على هذه الأسلحة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن دعم جهود نزع السلاح وتنفيذ تدابير فعالة لحظر توريد الأسلحة والاستثمار في منع نشوب النزاعات وحلها، كل ذلك يمكن أن يسهم في تنفيذ استجابة أكثر شمولاً. وتدرك أن هذه مهمة صعبة، ولكن من الضروري اتباع نهج تعاوني ومتكامل. كما ينبغي لمجلس الأمن أن يدخل في حوار مع الدول المتضررة والمعنية فيما يتعلق بتنفيذ تدابير حظر الأسلحة على الصعيدين الوطني والإقليمي.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن ننادي أيضا بالمشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في جهود تحديد الأسلحة وعلى جميع مستويات صنع القرار، وفقا للقرارات 1325 (2000) و 2122 (2013) و 2242 (2015). ويبرز ذلك أيضا الحاجة إلى زيادة إشراك الشباب في جهود تحديد الأسلحة ونزع السلاح ومنع نشوب النزاعات وحلها، وفقا للقرار 2250 (2015).

ختاماً، إن التهديدات التي يشكلها تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن ذخائرها، والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها تشكل تحديات خطيرة تتطلب اتخاذ إجراءات فورية

بشأن منع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في البعثات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الأردن.

السيد الحمود (الأردن) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أبدأ بالترحيب بمشاركة وزيرة الخارجية والتتقل البشري في إكودور، وأن أشكرها والبعثة الدائمة لإكودور لدى الأمم المتحدة على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة. نتوجه بالشكر أيضا إلى وكالة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح على إحاطتها إلى مجلس الأمن، وكذلك إلى مقدمتي الإحاطتين الأخريين.

وتؤثر مسألة تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها تأثيرا مباشرا على الأمن الدولي. ويشكل العمل النشط المتعدد الأطراف ووضع استراتيجية متعددة الأوجه عنصرين ضروريين لنهج فعال لزاء مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في سياق النزاعات الأخذة في التحوّل. وينبغي أن تراعي هذه الجهود المصالح المشروعة للدول في الحصول على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدارتها ونقلها للدفاع عن النفس ولتلبية احتياجاتها الأمنية.

وفي هذا السياق، نحيط علما بتقرير فترة السنتين للأمين العام عن مسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823)، والذي صدر في الشهر الماضي وفقا للقرار 2220 (2015). ويؤكد التقرير ضرورة التصدي الجماعي للتهديدات الناشئة عن إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة وتكديسها المزعزع للاستقرار. ولذلك، نشدد على أهمية برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه.

وبغية النهوض بالجهود الدولية بشأن المسائل المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، نود أن نشدد على أن التعاون الدولي ينبغي أن يركز على العناصر الرئيسية، بما في ذلك تعزيز التعاون الدولي وأمن الحدود، فضلا عن توفير المساعدة التقنية ودعم بناء القدرات للبلدان المحتاجة.

العامة الحيز المدني المخصص لهن، مما يعزز العمل الموكل إليهن في الأماكن الخاصة على أساس التمييز الجنساني.

يجب أن نولي اهتماما للخطاب الذي يشجع المجتمع المدني على استخدام الأسلحة. وفي أمريكا اللاتينية، هناك اتجاه متزايد نحو تشجيع تحرير الضوابط المفروضة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلا عن حيازتها وحملها، من خلال الخطب السياسية التي تدعي أنها تتصدى بهذه التدابير للأثر المتزايد للجريمة المنظمة عبر الوطنية. إن تحدي الجهات الفاعلة الخاصة للاحتكار الدولة للعنف المشروع لا يخلق مجتمعات أكثر أمنا؛ بل على العكس من ذلك، إنه يعرض فئات السكان الضعيفة للخطر وييسر تحويل وجهة الأسلحة وتكديسها المزعزع للاستقرار ويعرض للخطر المجتمع ككل واستمرارية الدولة نفسها على المدى الطويل.

ويمكن لمجلس الأمن أن يستجيب للمشاكل التي تواجه السلام والأمن الدوليين جراء إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها غير المشروع وتكديسها المزعزع للاستقرار من خلال نظم الجزاءات المكرسة في المادة 41 من الميثاق، إما بإضافة تلك المسألة إلى النظم القائمة أو بإنشاء آليات مخصصة لفرض حظر على توريد الأسلحة إلى بلدان أو مناطق معينة وفرض جزاءات اقتصادية وقبوض مالية على الشركات والأفراد الذين يسهلون تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكوناتها وذخائرها والاتجار بها.

ويمكن للمجلس أيضا أن يشجع التعاون بين الحكومات والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية لوضع معايير مشتركة وتبادل المعلومات وتنسيق الجهود في جمع وتحليل بيانات شاملة ومستمرة عن الأسلحة التي استخدمت في ارتكاب جرائم والتي أمكن استردادها أو تعقبها. وذلك أمر ضروري لفهم أنماط التدفقات المستمرة والناشئة للأسلحة الإجرامية إلى بلدان أخرى. كما أنه قد يشجع على وضع استراتيجيات لتعطيل أسواق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة ومكوناتها وذخائرها.

أخيرا، يتحتم تحسين جمع البيانات المتعلقة بإساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها بصورة غير مشروعة

وجماعية. فهذه الأنشطة لا تسهم في نشوب النزاعات المسلحة وتعزيز الجماعات الإرهابية والإجرامية فحسب، بل تقوض أيضا السلام والأمن الدوليين. وبينما نتعامل مع هذا المشهد المعقد، يتحتم على المجتمع الدولي تعزيز التعاون وتحسين آليات الرصد وتنفيذ تدابير فعالة لكبح الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة. وبقيامنا بذلك، يمكن أن نعزز عالمنا يسوده المزيد من الأمن والسلامة، عالم تُخفّف فيه الآثار المدمرة لتلك الأسلحة ويُعزز فيه أساس السلام الدائم للأجيال القادمة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد فيدال (شيلي) (تكلم بالإسبانية): تشكر شيلي إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة، التي تكتسي أهمية خاصة لمنطقتنا. ونحيط علما بالبيانات التي أدلى بها.

واجهت أمريكا اللاتينية تاريخيا تحديات كبيرة فيما يتعلق بالاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وانتشارها. وقد أسهمت عدة عوامل، مثل وجود الجماعات الإجرامية وعدم الاستقرار السياسي والنزاعات المسلحة والفساد وضعف نظم تحديد الأسلحة، في تلك المشكلة في المنطقة.

وأدى توفر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على نطاق واسع في أيدي المدنيين إلى ارتفاع كبير في عدد الوفيات الناجمة عن العنف في العقود الأخيرة، وهو ما جعل الناس يرغبون في أن يوفرُوا لأنفسهم تدابير أمنية لا تستطيع الدول توفيرها. وعلى الصعيد العالمي، تتسبب الأسلحة النارية في 40 في المائة من هذه الوفيات، ولكن الأسلحة النارية في أمريكا الجنوبية مسؤولة عن 71 في المائة من هذه الوفيات.

إن انتشار الأسلحة لا يولد المزيد من الأمن، بل المزيد من الجريمة والعنف. ويؤثر تزايد أعمال العنف المسلح التي ترتكبها شبكات الجريمة المنظمة في أمريكا اللاتينية بشدة على المرأة. ومع تزايد العنف ضد المرأة، تُجبر النساء على الابتعاد عن الأماكن العامة ويتوقفن عن المشاركة في عمليات صنع القرار. ويؤدي إضفاء طابع ذكوري على السياسة إلى انحدار مجتمعاتنا. ويقلل غياب النساء عن الأماكن

إن مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والذخيرة التقليدية تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإنذار المبكر ومنع نشوب النزاعات وإدارة الأزمات وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع. ويسهم تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة في كفاءة إنفاذ ضوابط وطنية فعالة على دورة الحياة الكاملة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إدارة مخزوناتهما.

وترى لاتفيا أن التطورات التكنولوجية الجديدة ينبغي أن تكون أحد مجالات التركيز الرئيسية في الجهود الرامية إلى التصدي للأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة غير المشروعة. فعلى سبيل المثال، استخدام أطر البوليمر وتصنيع الأسلحة ذات التصميم التجميعي والأسلحة المصنعة بالطابعات ثلاثية الأبعاد تتسبب في صعوبات لوسم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وحفظ سجلاتها وتعبئتها. ولا بد من استجابة جماعية للتصدي بفعالية لتلك التطورات. وتجدر الإشارة إلى أن التكنولوجيا لا تشكل تحديات فحسب، بل تتيح أيضاً فرصاً لمراقبة الأسلحة وتعبئتها باستخدام وسائل مبتكرة مثل الوسم بالليزر ووضع العلامات الكيميائية.

وأخيراً، نشدد على الحاجة إلى استراتيجية جوهريّة لتصويب الأثر غير المتناسب الذي يخلفه استخدام الأسلحة غير المشروعة على النساء. فكما أبرز الأمين العام في تقريره الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823)، تمتلك المرأة حصة ضئيلة من الأسلحة النارية ولا تزال ممثلة تمثيلاً ناقصاً بدرجة كبيرة في مجال مراقبة الأسلحة النارية. ومع ذلك، فإن المرأة هي أكثر من يعاني، في حالات النزاع وخارجها، من العنف الجنسي الذي غالباً ما تمكّن الأسلحة النارية من ارتكابه. ويتطلب ذلك الواقع الصارخ اعتماد نهج متسق، يقوم أولاً على الإقرار بالصلة بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة والعنف الجنساني، وثانياً على اتخاذ تدابير استباقية. فعلى سبيل المثال، ينبغي بذل جهود خاصة لمنع تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى مناطق النزاع وما بعد النزاع حيث ينتشر العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

وتكديسها المزعزع للاستقرار وإدماج نهج جنساني فيها بغية توجيه السياسات العامة في مجال الوقاية والحماية. وينبغي أن ينطوي تجميع الإحصاءات ذات البعد الجنساني فيما يتعلق بالأسلحة على تحليل شامل للمعلومات، مثل شراء الأسلحة النارية ونوعها وحيازتها؛ وتفاصيل عن العلاقة بين الضحية والجاني؛ والجرائم ذات الصلة وأي عناصر تقاطعية قد تزيد من ضعف فئات معينة من النساء.

الرئيسية (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لاتفيا.

السيدة بافوتا - ديسلانديس (لاتفيا) (تكلت بالإنكليزية): ترحب لاتفيا بقيادة إكوادور في تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. لا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أحد الأسباب الرئيسية للخسائر المتكبدة في صفوف المدنيين، لا في النزاعات فحسب بل في أوقات السلم أيضاً. ولذلك لدينا اعتقاد راسخاً بأن هذه المسألة تتطلب اهتماماً مستمراً من مجلس الأمن والمجتمع الدولي.

وتشدد لاتفيا على ضرورة الاستمرار في وضع إطار دولي فعال للتصدي للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر التقليدية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، نشيد باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47)، هذا العام، والذي يقلص الفجوة التنظيمية في هذا المجال. ومما لا يقل عن ذلك أهمية تعزيز الصكوك القائمة، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة. وسيتيح المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل في العام المقبل فرصة لتقييم أداء ذلك الصك وتعزيزه. وبما أن لاتفيا قد شغلت منصب نائب الرئيس في اجتماعين سبقا انعقاد المؤتمر الاستعراضي - وهما الاجتماعان السابع والثامن اللذان تعدهما الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل - فإنها ترى أن الاستعدادات تسلك الطريق الصحيح. ونرحب بترشيح الممثل الدائم لكوستاريكا رئيساً للمؤتمر الاستعراضي.

علاوة على ذلك، نسلط الضوء على أهمية العمل المنجز على الصعيد الإقليمي للإسهام في تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعبق.

الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي للتعقب. ونولي أهمية قصوى لإضفاء طابع عالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها بشكل فعال. علاوة على ذلك، وبعد أن عرضنا خبراتنا الوطنية في مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية والتدفقات المالية غير المشروعة في سياق بروتوكول الأمم المتحدة للأسلحة النارية، فإننا على استعداد للإسهام في تعريف الممارسات الجيدة المتصلة بإدارة الأسلحة والذخيرة.

وعلى الرغم من التحديات المتصاعدة في المشهد الجيوسياسي، نعتقد أن مبادرات الأمم المتحدة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة تشكّل مثالا جيدا على تعددية الأطراف الفعالة. وقد ازددنا اقتناعا بذلك بعد اتخاذ الجمعية العامة، في 4 كانون الأول/ديسمبر، القرار 78/47 المعنون "إدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها"، والذي شاركت إيطاليا في تقديمه. يعتمد هذا القرار التقرير النهائي للفريق العامل مفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية للفترة 2022-2023 ويطلق بشكل رسمي المسار نحو تنفيذ إطار سياسي جديد لتحديد الأسلحة بغية سد الثغرة التنظيمية القائمة وتعزيز سلامة إدارة الذخيرة التقليدية وأمنها واستدامتها.

وتشيد إيطاليا بمبادرات الأمم المتحدة التي تتصدى لتسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها، ولا سيما باتخاذ الجمعية القرار 78/46 المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"، والذي رحب بإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في نطاق معاهدة تجارة الأسلحة.

ويظل تقانينا حازما في بذل جهود متضافرة متعددة الأطراف لتعزيز إنفاذ الحظر على الأسلحة الصغيرة، على الصعيدين الوطني والإقليمي، مع الإقرار بالصلة بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة والعنف المسلح بغية إنفاذ استراتيجيات واستجابات وقائية فعالة. وستؤدي قراراتنا الجماعية إلى تشكيل مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وتعزيز السلام الدائم والتنمية المستدامة.

ونحن ملتزمون بالإسهام في تلك الجهود من خلال دور لاتفيا النشط في الآليات والتشكيلات الدولية لتحديد الأسلحة التي تركز على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد غريكو (إيطاليا) (تكلت بالإنكليزية): أود أن أهنئ بلدكم، سيدتي الرئيسة، على عقد هذه المناقشة المفتوحة التي تأتي في الوقت المناسب.

يؤيد بلدي البيان الذي أدلى به بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

كما ورد في تقرير الأمين العام الذي يُقدم كل سنتين عن هذا الموضوع (S/2023/823)، ونُشر في تشرين الثاني/نوفمبر، فإن الاتجاهات المتزايدة بشأن عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك من خلال القنوات غير التقليدية مثل الشبكة الخفية، تظل مصدر قلق كبير للمجتمع الدولي. وعواقب إساءة استخدام هذه الأسلحة التقليدية وخيمة، إذ تسفر عن إزهاق ما لا يعد ولا يحصى من الأرواح وتفاقم النزاعات المسلحة، وتعزز في الوقت نفسه ثقافة عنف مروّعة. ويجب إعطاء الأولوية للجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى كبح عمليات النقل غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المزعزع للاستقرار، وذلك لكفالة الأمن والاستقرار، خاصة للبلدان النامية.

وفي سياق الخطة الجديدة للسلام، تؤمن إيطاليا إيماناً راسخاً بضرورة اتباع نهج شامل يوائم بين الشواغل الأمنية والاعتبارات المراعية للفوارق بين الجنسين وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وإذ نلاحظ بشكل خاص الأثر غير المتناسب على النساء والأطفال، نؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام لتعزيز قدرات عمليات السلام على التصدي لمسألة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وإيطاليا ملتزمة بالمشاركة بشكل بناء في جهود تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة

التركيز على التخزين الآمن والمأمون للأسلحة والذخائر وتعزيز التعاون الإقليمي.

ورغم أهمية جميع تلك التدابير، حري بنا ألا ننسى الأهمية القصوى لتعزيز النظم الحالية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة وكفالة تنفيذها بشكل فعال، بغية الإسهام بفعالية في منع نشوب النزاعات والعنف. إن النمسا مؤيد قوي لمعاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونرحب باعتماد الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47)، الذي يسهم في مكافحة تسريب الذخيرة التقليدية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الخفيفة، وبالتالي في الحد من الضرر.

وفي مواجهة خطر التفويض المتزايد للنظم المتعددة الأطراف الحالية المتعلقة بعدم الانتشار وتحديد الأسلحة، يتعين علينا القيام بالمزيد للحفاظ على سلامتها والإسهام بشكل يُعوّل عليه في منع الضرر والحد من المعاناة الإنسانية. ونرحب بالموجز السياساتي للأمين العام بشأن الخطة الجديدة للسلام وتركيزه على الأسلحة الصغيرة، فهو يقدم مجموعة من التوصيات لتكثيف جهودنا الجماعية والتصدي بشكل شامل لتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وفي سياق عملنا، ينبغي أن نبنى على الشراكات القوية والموثوقة مع كيانات الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية والدولية والمنظمات غير الحكومية، وأن نسعى إلى تحقيق التآزر بين الأدوات المتاحة، حيثما أمكن ذلك، لمنع انتشار الأسلحة والعنف المسلح.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كوستاريكا.

السيد سافالا بوراس (كوستاريكا) (تكلت بالإسبانية): في الوقت يبدو فيه أن النزاعات المسلحة تنتشر كالنار في الهشيم من أوكرانيا إلى السودان، وتتلاقى فيه الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية والتطرف العنيف والعنف الجنساني لتغيير طابع العنف المتصل

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد مارشيك (النمسا) (تكلت بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر إكوادور على تنظيم المناقشة المفتوحة اليوم. فمن المهم أن يراعي مجلس الأمن في أعماله التهديد الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، حتى لو كان ذلك بعد ظهر يوم الجمعة.

إننا نقدر تقرير الأمين العام الذي يقدم كل سنتين بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823) لأنه يبين بوضوح أن إساءة استخدام هذه الأسلحة والاتجار غير المشروع بها وتسريبها لا تزال محركات أساسية للنزاع والعنف المسلح. فتلك الأسلحة تقوض السلم والأمن والتنمية المستدامة والحكم الرشيد وجهود إدارة الأزمات. كما أن لها عواقب إنسانية مدمرة على المدنيين، وهي تعرقل إمكانية الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعدالة وغيرها من الحقوق المدنية. باختصار، تُضعف إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والاتجار بها التقدم البالغ الأهمية نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزمنا جميعا بتحقيقها.

وكما نعلم، فإن للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثرا غير متناسب على الأطفال والنساء والفئات الضعيفة الأخرى، وهذه حقيقة يجب أن تؤخذ في الاعتبار بالكامل في جميع التدابير الرامية إلى مكافحة تلك الآثار. وفي هذا الصدد، يجب علينا أيضا تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن بالكامل وتعميم منظور جنساني في جميع مراحل العمل في هذا المجال. إن المشاركة الكاملة والمتكافئة للمرأة والرجل في جميع العمليات ذات الصلة هي أمر بالغ الأهمية. وتسهم النمسا بنشاط في تلك الجهود. لقد نظمنا مؤخرا، في خريف هذا العام، وبمشاركة جميع المناطق، تدريب برنامج الأمم المتحدة للضمانات المعززة على المبادئ التوجيهية التقنية الدولية بشأن الذخيرة للخبيرات التقنيات في هذا المجال، وذلك بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح.

ومنذ أكثر من عقد من الزمن والنمسا تنشط أيضا في مجال لوجستيات الأسلحة والذخيرة، بما في ذلك في غرب البلقان، مع

الضروري أن نتعاون بشكل عاجل لمواجهة التحديات المتعلقة بوسم الأسلحة التركيبية وتلك المصنعة باستخدام الطباعة ثلاثية الأبعاد والأجهزة المتفجرة اليدوية الصنع، علاوة على تعقبها وتسجيلها وحفظ سجلاتها. وتشكل هذه الأنواع من الأسلحة تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة والسلام والأمن الدوليين. ولجميع هذه الأسباب، يجب أن تتضمن استراتيجيات التنمية ومنع نشوب النزاعات وإدارتها نهجا تشمل الحكومة بأكملها وتتضمن أيضا مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بلجيكا.

السيد لاغاتي (بلجيكا) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أدلي بهذا البيان باسم بلدان اتحاد بنلوكس، وهي مملكة هولندا ولكسمبرغ وبلدي، بلجيكا.

ترحب بلدان بنلوكس ترحيبا حارا بمبادرة إكودور لتنظيم هذه الجلسة. فلانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عواقب مدمرة على السلام والاستقرار في العديد من البلدان. ولذلك، يكتسي اتخاذ مجلس الأمن إجراء بشأن هذه المسألة أهمية حاسمة. واستنادا إلى القرارين 2220 (2015) و 2616 (2021)، يجدر بنا أن نلقي نظرة فاحصة على التحديات الراهنة.

ويتطلب المنع الفعال لتدفقات الأسلحة غير المشروعة تكوين صورة واضحة عن مسارات تحويل الوجهة ومواطن الضعف في مراقبة سلسلة الإمداد. ويمكن لبعثات الأمم المتحدة للسلام أن تتدخل إذا كانت لديها الولاية اللازمة والقدرة التقنية التي تمكنها من تسجيل ودعم جهود تعقب جميع الأسلحة التي تُسترد أو تُضبط في سياق عملياتها. وقد ثبت أن إنشاء خلايا معنية بحظر توريد الأسلحة داخل البعثات تتعاون مع أفرقة الخبراء يشكل أداة فعالة لجمع المعلومات ذات الصلة عن تدفقات الأسلحة من خلال جهد مدني عسكري مشترك.

وعلاوة على ذلك، فإن بعثات السلام مؤهلة بشكل خاص لتقديم المساعدة إلى البلد المضيف في مجال إدارة مخزونات الأسلحة بطريقة آمنة ومأمونة وجمع فائض الأسلحة والذخائر وتدميره. ونشعر بارتياح

بالأسلحة النارية وحجمه، ثمة حاجة ملحة إلى أن نجد استجابات إقليمية شاملة وتعاونية للتصدي لهذه الظاهرة. وتود كوستاريكا أن تبرز ثلاث نقاط في هذا الصدد.

أولا، تتيح لنا الخطة الجديدة للسلام فرصة للحد من العنف بشكل عام، والعنف الذي تسببه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص. وتؤيد كوستاريكا توصية الأمين العام بوضع صكوك إقليمية ودون إقليمية ووطنية وخرائط طريق وتنفيذها. وبناء على نجاح خريطة طريق غرب البلقان والتقدم المحرز في خريطة الطريق الكاريبية للأسلحة النارية، يرحب بلدي بمبادرة منظمة الدول الأمريكية ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لوضع خريطة طريق لأمريكا الوسطى. وتحت كوستاريكا المجلس على دعم وضع خرائط طريق مماثلة لأجزاء أخرى من العالم وتحديد أهداف وطنية وإقليمية لقياس التقدم المحرز من خلال جمع البيانات حتى يتسنى للوكالات ذات الصلة التكيف والاستجابة وفقا لذلك في الوقت المناسب.

ثانيا، سعيا لمواجهة العنف المتصل بالأسلحة النارية، يجب أن نحدد الظروف والحالات التي تيسر الاتجار بها وتوزيعها وحيازتها واستخدامها، بما في ذلك من منظور جنساني. وفي هذا الصدد، يجب أن تتضمن خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تدابير للتصدي للمعايير والقوالب النمطية التمييزية بغية زيادة الأثر الذي تحدثه الجهود الوطنية لمراقبة هذه الأنواع من الأسلحة. يوجب أن نواصل في العام المقبل وما بعد التقدم المحرز بشأن المسائل الجنسانية في كل من برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، الذي اعتمد هذا العام (انظر قرار الجمعية العامة 78/47) والذي تشرفت كوستاريكا بقيادة العملية التي أفضت إليه بالاشتراك مع ألمانيا.

لا تنشأ كل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المصانع التقليدية. ويقودني هذا الجانب إلى النقطة الثالثة والأخيرة. إنه لمن

لقد سلمت بلدان اتحاد بنلوكس وغيرها من البلدان ذات التفكير المماثل معدات عسكرية إلى أوكرانيا، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر، من أجل دعم حق أوكرانيا في الدفاع عن النفس، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل عمليات نقل المعدات هذه ردا مشروعا على الهجوم غير المبرر على أوكرانيا، كما أنها تمثل امتثالا تاما لالتزامات اتحاد بنلوكس الدولية. وستدعم بلدان بنلوكس أوكرانيا مادام كان ذلك ضروريا في كفاحها من أجل تحرير بلدها.

ينبغي أن تيسر الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن جنبا إلى جنب مع التدابير المتخذة في هيئات أخرى. فعلى سبيل المثال، تعقد معاهدة تجارة الأسلحة دورة سنوية لمنتدى تبادل المعلومات المتعلقة بتسريب الأسلحة. ويتيح هذا للدول الأطراف منتدى مخصصا لتبادل المعلومات في إطار سري، مما يؤدي إلى زيادة الثقة المتبادلة عند تبادل المعلومات الحساسة. ويمكن لهذا المنتدى أن يساعد في تحديد مسارات تحويل وجهة الأسلحة وأساليبها، ومن ثم أن يعزز إجراءات تقييم صادرات الأسلحة. وفي حين أن معاهدة تجارة الأسلحة قد لا تكون صكا عالميا، فإنها ستعزز مع ذلك تنفيذ صكوك أخرى مثل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، فضلا عن تدابير حظر توريد الأسلحة التي تفرضها الأمم المتحدة بناء على قرار من المجلس. لقد ذكرت مسألة الذخيرة على وجه التحديد في عنوان هذه الجلسة، وهي في الواقع مسألة هامة جدا. فالذخيرة هي وقود النزاعات ولكننا نغفل عنها في بعض الأحيان. ونرحب هنا باعتماد الجمعية العامة مؤخرا للإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47). فهو يشكل خطوة مهمة لتحسين حماية المخزونات من الانفجارات العرضية وتجنب حالات تحويل الوجهة. ونحن مقتنعون أيضا بالفرص الكبيرة التي تتيحها التكنولوجيات الجديدة لتحديد أنماط تحويل وجهة الأسلحة والذخيرة والجهات الفاعلة في هذا الصدد، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بعمل منظمة Tech4Tracing، المعنية باستخدام التكنولوجيات الجديدة لمراقبة الأسلحة والذخيرة.

كبير لتنفيذ تدابير من هذا القبيل بالفعل في سلسلة من بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، كما يتضح من التقرير الأخير للأمين العام (S/2023/823). ونشيد على وجه التحديد بالدور الذي تضطلع به دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام في توفير التدريب على إدارة الأسلحة والذخائر للبلدان المساهمة بقوات قبل نشرها.

وشمة دور تكميلي لأفرقة خبراء الأمم المتحدة، حيث إنها ترصد الامتثال لتدابير حظر توريد الأسلحة وتوفر تقاريرها معلومات قيمة عن المتجرين ودروب الاتجار. وهنا، ينبغي تشجيع بناء ذاكرة مؤسسية متاحة بسهولة، كما ينبغي تيسير البحوث التي تتضمن إحالات مرجعية. وينبغي لأفرقة الخبراء وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تتعاون تعاوننا وثيقا في جهودهما لرسم خرائط لتدفقات الأسلحة وتتبع مصادر الأسلحة الصغيرة غير المشروعة، ويتطلب ذلك موارد مخصصة وموظفين مهرة. وينبغي أيضا متابعة النتائج التي تتوصل إليها أفرقة خبراء الأمم المتحدة، لا سيما من خلال التواصل مع بلدان المنطقة، لأنها غالبا ما تكون الخطوة الأخيرة قبل حدوث تحويل الوجهة.

إن عام 2024 هو عام تقديم التقارير لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونشجع جميع الدول على تقديم تقاريرها عن فترة السنتين، بما في ذلك طلبات المساعدة وعروضها. وهي فرصة أيضا لإدراج ملاحظات بشأن المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للمرأة في العمليات الوطنية لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وكما نعلم، فإن النساء والرجال يتأثرون بشكل مختلف بالعنف الناجم عن تدفقات الأسلحة غير المشروعة، لا سيما عندما نتكلم عن العنف الجنسي. ويجب أن يؤخذ هذا الأثر المتباين في الحسبان في استجابتنا للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك، نؤيد الفكرة التي أعرب عنها الأمين العام المتمثلة في طلب تقرير عن المساواة بين الجنسين في المؤسسات والمنظمات الوطنية والإقليمية والدولية العاملة في مجال تحديد الأسلحة التقليدية ونزع السلاح لتتبع تنفيذ قرار مجلس الأمن 2122 (2013) و 2242 (2015).

الذي اعتمده الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام (قرار الجمعية العامة 78/48)، بدعم واسع النطاق من جميع الأقاليم. ويسلط القرار الضوء على أهمية إضفاء الطابع العالمي على معاهدة تجارة الأسلحة وتنفيذها تنفيذًا فعالاً. وتدعو جميع الدول إلى التصديق على المعاهدة أو الانضمام إليها والامتثال للالتزامات الواردة فيها. وستدعو الرئاسة الرومانية لمعاهدة تجارة الأسلحة إلى إجراء مناقشة مواضيعية حول دور التعاون بين الوكالات في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة تنفيذًا فعالاً، وهو أمر مهم بشكل خاص - في سياق مناقشتنا - للنهوض بالاستجابات الفعالة للتحديات القائمة.

وتشارك رومانيا في رئاسة الشبكة العالمية لمراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمرأة والسلام والأمن ونؤمن إيماناً راسخاً بأن المساواة بين الجنسين والقيادة النسائية شرط مسبق لبناء السلام المستدام وإرساء أساس متين لمجتمعات أكثر شمولاً وقدرة على الصمود ومنع نشوب النزاعات. وستعزز مواصلة استكشاف الروابط بين جدول الأعمال العالمية والاستدامة من خلال التصدي للتحديات المتصلة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

وستواصل رومانيا الإصغاء بعناية إلى شواغل الشركاء في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وتشيد الاستراتيجية الوطنية التي أطلقت مؤخراً، "رومانيا - أفريقيا: الشراكة من أجل المستقبل من خلال السلام والتنمية والتعليم"، بمبادرة الاتحاد الأفريقي الرائدة - إسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030. وتقف رومانيا على أهبة الاستعداد لمواصلة تشاطر خبرتها وتجربتها في تحقيق الاستقرار والتعمير بعد انتهاء النزاع ولدعم بناء قدرات الدول الأفريقية في مكافحة الجريمة المنظمة والاتجار. ونواصل دعم الجهود الرامية إلى منع التطرف العنيف وزرع نزعة التطرف، بما في ذلك من خلال التصدي للتهديد الذي يشكله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها.

وفي الختام، ما زلنا ملتزمين قولاً وفعلاً بالحد من المعاناة الإنسانية والإسهام في السلام والأمن والاستقرار.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل رومانيا. السيد فيروت (رومانيا) (تكلم بالإنكليزية): تظل رومانيا ملتزمة التزاماً كاملاً بمنع وكبح تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها في جميع أنحاء العالم. ونشكر الأمين العام على التزامه المتجدد في تقريره لعام 2023 (S/2023/823) وعلى دعوته إلى إضفاء الطابع العالمي على الصكوك ذات الصلة الملزمة قانوناً، مثل بروتوكول مكافحة صنع الأسلحة النارية وأجزائها ومكوناتها والذخيرة والاتجار بها بصورة غير مشروعة، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومعاهدة تجارة الأسلحة. ونرحب كذلك بالتركيز على تنفيذ الصكوك الملزمة سياسياً، مثل برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب لتمكين الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، فضلاً عن الإطار العالمي الجديد لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. ونسلم بمبدأ التكامل فيما بين جميع تلك الصكوك الدولية ونحث جميع الدول على تنفيذ تدابير وطنية فعالة وفاء بالتزاماتها وتعهداتها الدولية ذات الصلة. إن الإرادة السياسية هي الخطوة الأساسية الأولى.

وقد عهد إلى رومانيا برئاسة المؤتمر العاشر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، وسيصادف عام 2024 مرور 10 سنوات على دخولها حيز النفاذ. إن معاهدة تجارة الأسلحة هي أول اتفاق دولي ملزم قانوناً يلخص أعلى المعايير الدولية الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية ومنع الاتجار غير المشروع بها والقضاء عليه ومنع تحويلها عن وجهتها. وعلاوة على ذلك، كانت معاهدة تجارة الأسلحة أول اتفاق دولي يحدد ويعالج الصلة بين عمليات نقل الأسلحة التقليدية وخطر وقوع أعمال خطيرة من العنف الجنساني والعنف ضد المرأة والطفل. إن أهمية معاهدة تجارة الأسلحة ودورها في مراقبة الأسلحة الصغيرة وذخائرها ونقلها واستخدامها بصورة غير مشروعة يعترف بها سنوياً من خلال القرار المتعلق بمعاهدة تجارة الأسلحة،

اهتماما أكبر لإدارة الأسلحة والذخائر. واستنادا إلى المساهمات الكبيرة للقرار 2616 (2021)، الذي اتخذ نتيجة للقيادة المكسيكية، يمكن لبعثات حفظ السلام، على سبيل المثال، أن تساعد البلدان المضيفة في الإدارة المأمونة والأمنة للأسلحة والذخيرة، مما يقلل بشكل كبير من خطر التحويل.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعترف بقدر أكبر بأهمية العمليات الإقليمية. فكما اعترف المجلس، في عام 2019، على نطاق واسع بالقيادة الأفريقية من خلال القرار 2457 (2019)، بشأن مبادرة إسكات البنادق بحلول عام 2030، فإن الأطر الإقليمية مثل خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 وخريطة طريق غرب البلقان يمكن كذلك أن توجه عمل المجلس.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن أن يتصدى بقوة للأثر الجنساني للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فلا يمكن لمشاركة النساء والشباب على قدم المساواة والهادفة بوصفهم أطرافا فاعلة وقادة إلا أن تعزز فعالية جميع برامج نزع السلاح.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر.

السيد قواوي (الجزائر): بداية، أود أن أعرب عن خالص شكرنا لإكوادور، السيدة الرئيسة، لقيادتها هذه الجلسة التي تتناول موضوعا ذا أهمية بالغة، ألا وهو التصدي للتهديد الذي يشكله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلم والأمن. كما أتقدم بالشكر لمقدمات الإحاطات على إحاطاتهم الوافية وعروضهم التوضيحية القيمة.

إن مسألة مراقبة الاتجار بالأسلحة ومكافحة انتشارها غير المشروع ليست وليدة اليوم بالنسبة للجزائر، بل كانت دائما ضمن أولوياتها الوطنية باعتبارها ترتبط بالجريمة المنظمة عبر الوطنية، خاصة وأن الجزائر تعد من الدول التي تواجه هذه الظاهرة نظرا لتزعزع الاستقرار الأمني في منطقتنا نتيجة النزاعات القائمة ووصول الأسلحة

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد زاهنيسن (ألمانيا) (تكلت بالإنكليزية): في البداية، أشكر إكوادور على تسليط الضوء على المسألة الهامة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإدراجها في جدول أعمال مجلس الأمن اليوم. كما أود أن أكرر ما قاله غيري في شكر مقدمات الإحاطات على بياناتهم وأفكارهم الثاقبة المتبصرة اليوم.

ظل دعم عدم الانتشار وتحديد الأسلحة الصغيرة، على وجه الخصوص، لسنوات عديدة من أولويات ألمانيا الرئيسية. كما كانا محورين في فترة رئاستنا الأخيرة لمجلس الأمن في عامي 2019 و 2020. وقد حاولنا، أثناء عضويتنا في المجلس، الحث على إدماج تلك المسألتين في جدول أعمال المجلس - بتسليط الضوء، على سبيل المثال، على الروابط بين انتشار الأسلحة الصغيرة وتغير المناخ والسلام والأمن.

وفي الأسبوع الماضي تحديدا، أيدت 176 دولة عضوا، في الجمعية العامة (انظر A/78/PV.42)، الإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47). وإنني فخور بالرئاسة الألمانية، إلى جانب كوستاريكا، للفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي صاغ ذلك الإطار الرائد ومهد الطريق له.

كما إن ألمانيا واحدة من المساهمين الماليين الرئيسيين، بمساهمتها بـ 20 مليون يورو سنويا، في هذا المجال. ويمتد دعمنا إلى مرفق الأمم المتحدة الاستئماني لدعم التعاون بشأن تنظيم الأسلحة وكيان إنقاذ الأرواح ومختلف المنظمات العاملة في مناطق متنوعة، مثل أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا الوسطى.

وبالعودة إلى أعمال مجلس الأمن، أود أن أتشاطر معكم ثلاث أفكار قصيرة جدا بشأن الجودة التي يمكن بها للمجلس أن يعزز إجراءاته في مواجهة الضرر الذي يسببه الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

أولا، تمشيا إلى حد كبير مع ما قاله زميلي ممثل بلجيكا من فوره، ينبغي لمجلس الأمن، عند إصدار ولايات بعمليات السلام، أن يولي

من الواضح أن إساءة الاستخدام والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة تقوض السلم والأمن الدوليين من خلال إنكفاء النزاعات وإطالة أمدها. وقد أدرك مجلس الأمن في وقت مبكر أهمية التعامل الناجع مع التهديد الذي يشكله تحويل الأسلحة الصغيرة والخفيفة والاتجار غير المشروع بها، الأمر الذي ترجمته القرارات العديدة التي تم اعتمادها في هذا الشأن. وأود في هذا الصدد الإشارة إلى النقاط التالية التي من شأنها أن تساهم في تحقيق تعامل ناجع كهذا في هذا الشأن.

أولاً، ضمان تنفيذ مختلف الأطر المعنية بمكافحة الاتجار بالأسلحة الخفيفة والصغيرة، لا سيما برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعقب.

ثانياً، رفع مستوى التنسيق والتعاون بين الآليات الوطنية والإقليمية والدولية، مع مراعاة الخصوصيات الوطنية.

ثالثاً: بناء قدرات الدول، لا سيما النامية منها، من أجل ضمان نجاعة تنفيذ مخططات العمل الدولية، حيث يجب على الشركاء الدوليين زيادة المساعدة التقنية والمالية لضمان تحقيق أهداف خرائط الطريق وخطط العمل الإقليمية.

رابعاً: تعزيز عمل عمليات السلام الأممية من خلال ضمان تزويدها بالولايات اللازمة والوسائل الكفيلة بتحقيق الأهداف المسطرة.

خامساً: ضمان نجاعة التدابير المتخذة لمنع وصول الأسلحة للكليات الواقعة تحت طائلة العقوبات، حيث ينبغي لمجلس الأمن أن يضمن تنفيذ حظر الأسلحة الذي يقرره.

سادساً: اعتماد مقارنة استباقية تمكن من الحد من النزاعات المسلحة مما يمكن من تجفيف أحد أهم مصادر الطلب على الأسلحة. ولذا نرى أنه من المهم للمجلس أن يدعم باستمرار الجهود الإقليمية، كما هو الحال مع القرار 2457 (2019)، الذي يدعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

إلى أيادي جماعات خارجة عن السلطة الرسمية للدول، الأمر الذي يشكل تهديداً حقيقياً للأمن والسلم على جميع المستويات، وطنياً وإقليمياً ودولياً.

لذا، أولت الجزائر أهمية بالغة لهذه المسألة وذلك باستغلال وتسخير الوسائل والإمكانيات المادية والتقنية والبشرية المتاحة كافة، وفقاً للنصوص القانونية الوطنية التي وضعت موضع التنفيذ لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، وضعت الجزائر موضع التنفيذ إطاراً قانونياً صارماً يحدد تصنيف الأسلحة ونقلها ومراقبتها كما يضبط جميع الأنشطة المتعلقة بالأسلحة والذخيرة، بما فيها تصنيع واستيراد وتصدير الأسلحة ومكوناتها.

وبالإضافة إلى ذلك، ضمت الجزائر جهودها إلى الجهود الدولية المتعلقة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بانضمامها إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها التكميلية، بما فيها البروتوكول المتعلق بالأسلحة النارية. وكذا تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وكذا الآلية الدولية التي تسمح للدول بتحديدتها وتعقبها وتعقبها سريعاً وفعالاً.

كما يركز نهج الجزائر في هذا المجال، على المستوى الإقليمي، على مقارنة شاملة تعمل من خلالها على تيسير وتسهيل حل النزاعات، التي تعرفها بعض دول المنطقة، بطرق سلمية من أجل استعادة السلام والأمن والاستقرار بغية توجيه التركيز على تحديات النمو الاقتصادي والاجتماعي. فعلاوة على أولوية عودة السلم في دول المنطقة ونموها الاجتماعي والاقتصادي، تؤمن الجزائر أن مواصلة محاربة الجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية، بما فيها شبكات الاتجار بالأسلحة والمخدرات، تمثل جزءاً هاماً من التزامنا الجماعي في سبيل خلق فضاء للتنمية والتضامن. كما تركز المقاربة على تبادل وتقاسم التجارب والخبرات ضمن الآليات الإقليمية العربية والأفريقية، بما فيها المنظمة الأفريقية للتعاون بين أجهزة الشرطة والمركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب.

ضرورة إدماج منظور جنساني في نهجنا، والدعوة إلى المشاركة النشطة للمرأة في نزع السلاح، تمشيا مع الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن.

ثالثا، تسلم الفلبين أيضا بالتحدي الإقليمي الكبير الذي تشكله العلاقة بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. ونشدد على الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وبناء القدرات. ومن الضروري تعزيز الأطر القانونية مثل برنامج العمل. كما نعطي الأولوية لتشديد مراقبة الحدود، وتعزيز التنسيق بين الوكالات ومكافحة الفساد، الذي يسهل الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونشدد على أهمية مواصلة دعم بناء القدرات في البلدان النامية للتصدي بفعالية للتحديات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع التأكيد على دور التنمية الاقتصادية والاجتماعية في خفض الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتعزيز الاستقرار.

ونحث مجلس الأمن على معالجة الشواغل الفورية، بما في ذلك تعزيز تنفيذ تدابير تحديد الأسلحة وإنفاذها على الصعيدين الوطني والإقليمي، ومعالجة الصلات بين الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة والعنف المسلح، وضمان تنفيذ الصكوك القانونية القائمة من أجل استجابة عالمية منسقة. وإذ نفترب من المؤتمر الاستعراضي الرابع، ونظرا لتدهور الحالة الجيوسياسية في مختلف أنحاء العالم، تحث الفلبين مجلس الأمن على مضاعفة جهوده لمنع ومكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. إن التزامنا بالقضية ثابت، ونحن على استعداد لمواصلة التعاون مع المجتمع الدولي من أجل بناء عالم أكثر أمنا وسلامة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة سلوفينيا.

السيدة بلوكار دروبيتش (سلوفينيا) (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن أراكم تتولون الرئاسة اليوم، سيدتي الرئيسة. وأود أن أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به صباح اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، وأن أضيف ما يلي بصفتي الوطنية. أود أولا أن أشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن القيمة.

السيد بينياراندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تقدر الفلبين قيادة إكوادور في عقد هذه الجلسة الهامة، ونشكر مقدمات الإحاطات على أفكارهن الثاقبة القيمة.

أولا، فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تشدد الفلبين، بوصفها بلدا ملتزما بنزع السلاح وعدم الانتشار، على الحاجة الماسة إلى التصدي للاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة. ويتمشى ذلك مع دورنا كرئيس للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في عام 2022، بدعم مقتدر من الرجل النبيل الجالس على يميني. واسترشادا بميثاق الأمم المتحدة ومعاهدة تجارة الأسلحة، ما زلنا مصممين على مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مدركين أنها تؤدي إلى تفاقم النزاعات وتقويض التنمية وإعاقة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. والفلبين، بوصفها أول دولة عضو في رابطة أمم جنوب شرق آسيا تصدق على معاهدة تجارة الأسلحة في العام الماضي، تبين أهمية الاستعجال والتزامها الراسخ بدعم المعايير الدولية في تنظيم النقل غير المشروع للأسلحة التقليدية. وترحب الفلبين بتوصية الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية بوضع إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية، وهو تكملة رئيسية لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ويعالج الثغرات الحرجة في مراقبة الذخائر.

ثانيا، إن الالتزام باستراتيجيات تعاونية وشاملة أمر بالغ الأهمية. وتحضيرا للمؤتمر الاستعراضي الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل من جانب اللجنة الأولى في حزيران/يونيه 2024، نؤكد من جديد ذلك الالتزام. واستنادا إلى تجربتنا في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين، نشدد على أهمية التعاون الدولي والشفافية والممارسات المسؤولة للاتجار بالأسلحة. ونشدد أيضا على

وتعزيز أوجه التآزر مع الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة. وتساهم سلوفينيا في هذه الجهود من خلال منظمة "ITF آي تي إف لتعزيز الأمن البشري"، التي تنفذ عدة مشاريع تركز على الأمن المادي وإدارة المخزونات، بما في ذلك مساعدة الحكومات على التخلص من الذخائر القديمة وغير المأمونة بطريقة مسؤولة بيئياً.

وترحب سلوفينيا باتخاذ الجمعية العامة مؤخرًا القرار 78/47 بشأن إدارة الذخائر التقليدية. ويتيح مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة فرصة لتقييم أعمالنا، ومناقشة أوجه التقدم التكنولوجي الحديثة، وإدراج الذخيرة في إطار برنامج العمل.

وسيسهم تنفيذ تلك التدابير في السلم والأمن الدوليين، ويقلل من المعاناة الإنسانية ويعزز التعاون والشفافية والعمل المسؤول.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال. **السيد فيريرا سيلفا أرنادا (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، اسمحوا لي أن أشيد بإكوادور على عقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت، متابعة لمناقشة الأسبوع الماضي بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية (انظر S/PV.9497).

إن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي إلى حد بعيد الأداة الرئيسية لنشر العنف على الصعيد العالمي. ويؤدي تحويلها والاتجار غير المشروع بها إلى تأجيج أعمال الجماعات المسلحة والجماعات الإرهابية ومرتكبي العنف الجنسي والعنف الجنساني وشبكات الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ولذلك فهي تشكل تهديدا كبيرا للسلم والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، وهو ما حدده مجلس الأمن منذ فترة طويلة، وبالتالي فهي تعوق التنمية، وتعوق تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتأتي غالبية الأسلحة النارية المستخدمة لأغراض غير مشروعة من مصادر غير مشروعة، سواء كانت تصنيعا غير مشروع أو تعديلا أو تحويلا أو سرقة أو نهباً، من بين مصادر أخرى. ومن ثم فإن

وفقا لآخر تقرير للأمين العام (S/2023/823)، تشكل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سببا هاما للخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة. ونحن بحاجة إلى منع النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة وإساءة استخدامها للحد من العنف والإرهاب. وبالإضافة إلى ذلك، نحن بحاجة إلى ضمان ألا يؤدي توافر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى العنف الجنسي أو يعوق السلام والتنمية المستدامين. وبينما يلاحظ التقرير أن المجتمع الدولي ومجلس الأمن قد اتخذا خطوات أولية، يلزم بذل المزيد من الجهود لضمان عدم وقوع أي أسلحة في أيدي الأئمة. وفي هذا الصدد، أود أن أدلي بالنقاط الثلاث التالية:

أولا، ينبغي أن نعزز الإطار المعياري وأوجه التآزر بين برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاودة تجارة الأسلحة، وبروتوكول الأسلحة النارية، وأهداف التنمية المستدامة، وأن نعزز المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية للمرأة في تحديد الأسلحة. وفي ذلك الصدد، نؤيد توصية الأمين العام بتعزيز الروابط بين الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن ونزع السلاح، بما في ذلك من خلال عقد اجتماعات محددة بشأن هذا الموضوع.

ثانيا، نحن بحاجة إلى ضمان الأمن المادي الفعال وإدارة المخزونات الوطنية من الأسلحة. وتشكل عدم صيانة المخزونات بشكل كاف مخاطر إنسانية جسيمة ولها أثر سلبي على السلم والأمن. ويمكن أن يؤدي عدم كفاية الأمن المادي أيضا إلى تحويل وجهه الأسلحة الصغيرة إلى الأسواق غير المشروعة، بما في ذلك إلى جهات من غير الدول مثل الجماعات المسلحة والإرهابيين وجماعات الجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ثالثا، ينبغي أن نعزز الجهود الرامية إلى تحسين وتوسيع نطاق الإبلاغ الوطني من خلال تقديم تقارير كل سنتين عن حالة تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعب، وإدراج الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في تقاريرنا لسجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية،

تصميم السياسات وتنفيذها. والبعد الجنساني لهذه المناقشة معترف به على نطاق واسع في برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه ومعاهدة تجارة الأسلحة. والبرتغال ملتزمة التزاما كاملا بتنفيذ تلك الأحكام، بما في ذلك من خلال تعميم مراعاة الاعتبارات الجنسانية في مبادراتها الوطنية لتحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وأخيرا، نعتقد أن المراقبة الفعالة والدائمة للأسلحة النارية وذخائرها ستسهم إسهاما قويا في الحد من تعميم الاستخدام غير المشروع، بما في ذلك الاستخدام ضد النساء، مما يعزز المزيد من السلام والأمن. ومن الضروري تبادل المعلومات بشأن الأسلحة النارية والذخائر على أساس دائم حتى يمكن إجراء التحقيقات بمزيد من الفعالية والكفاءة، وبفرصة أكبر للنجاح. ومن خلال شبكة تقنية لتبادل المعلومات بشأن الأسلحة النارية والذخائر واستخدام نظم متوافقة لتعقب القذائف التسيارية ومقارنتها، يمكن للدول الأعضاء أن تتعاون على نحو أكثر فعالية. وقد يكون من المفيد أيضا تبادل أفضل الممارسات فيما يتعلق بالتشريعات الوطنية.

وفي الختام، ينبغي لمجلس الأمن أن يواصل معالجة دور تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها غير المشروع وإساءة استخدامها في توليد وتضخيم التهديدات للسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك في مناطق النزاع، واستخدام عمل هيئاته الفرعية لفهم تلك الظواهر ومكافحتها على نحو أفضل، أي من حيث صلتها بانتهاك نظم الجزاءات وعمليات الحظر. ومن ثم يمكن لمجلس الأمن أن يسهم في اتباع نهج تآزري مع الآليات القائمة الأخرى المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، من دون المساس بتكوين وولاية كل منها.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أوروغواي.

السيد أمورين (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر إكوادور، بصفتها رئيسة مجلس الأمن، على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن هذه المسألة الهامة والحسنة التوقيت المدرجة في جدول أعمال الأمن الدولي.

تعزيز الأساليب الفعالة لمنع تحويل الأسلحة النارية المشروعة وتحويل/ استحداث أسلحة نارية غير مشروعة أمر ضروري، كما أن القدرة على تعقب الأسلحة والذخائر عامل نجاح حاسم. والاتجاهات الحالية، مثل تحويل أسلحة الإنذار والإشارة، أو تصنيع الأسلحة النارية الهجينة والوهمية من خلال أساليب الطباعة ثلاثية الأبعاد، تثير قلقا خاصا، لأنها يمكن أن تزيد كثيرا من حجم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المتاحة لأغراض غير مشروعة، ويصعب بطبيعتها على الدول تعقبها.

وفي هذا السياق، يمكن لمجلس الأمن أن يسعى إلى تحقيق التآزر مع الصكوك الملزمة قانونا والصكوك السياسية التي تتصدى لتلك التحديات، بما في ذلك في سياق عمليات السلام وفي تنفيذ وإنفاذ عمليات حظر الأسلحة. وبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ومعاهدة تجارة الأسلحة، التي صدقت عليها 113 دولة عضوا، سكان أساسيان في ذلك الصدد. إن خطة الأمين العام الجديدة للسلام واضحة: نحن بحاجة إلى تعزيز، وربما الأهم من ذلك، أننا بحاجة إلى تنفيذ الصكوك وخرائط الطريق القائمة المتعلقة بتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها وإساءة استخدامها. وقد تشمل جهود التنفيذ هذه وضع أهداف وطنية وإقليمية لقياس التقدم المحرز وينبغي أن تكون جزءا من نهج يشمل الحكومة بأسرها. وتؤيد البرتغال بقوة إضفاء الطابع العالمي على هذه الآليات وتنفيذها وتعزيزها. كما أننا مساهمون منتظمون في الصندوق الاستئماني الطوعي لمعاهدة تجارة الأسلحة، وبالتالي نساهم بشكل أكبر في تنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة.

ويمكن أن تؤدي مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دورا هاما في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. من الواضح، من ناحية، أن النساء والفتيات يتأثرن بشدة بإساءة استخدام هذه الأسلحة، أي في سياق العنف الجنساني المرتبط بالنزاع، حيث أن غالبية تلك الجرائم تنطوي على استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ومن الواضح أيضا، من ناحية أخرى، أنه لكي ينجح أي تدبير من تدابير تحديد الأسلحة، يجب إشراك المرأة في كل مرحلة من مراحل

ذلك الصدد، نحتاج إلى الدعم الذي يوفره التعاون الدولي على جميع المستويات لتحديد مسارات التداول الجديدة وتبادل المعلومات بغية تحسين مراقبة الحدود. والعمل الممتاز الذي يقوم به مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي جدير بالذكر بشكل خاص في ذلك الصدد. وننوه أيضا بمشاركة منظمات المجتمع المدني، التي نشكرها على دعمها في ذلك الكفاح.

وتعرب أوروغواي عن تقديرها لعمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مجموعة من الالتزامات السياسية بوصفها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ونؤيد وضع إطار تنظيمي مقبول عالميا لإدارة دورة حياة الذخيرة طوال عمرها النافع من لحظة إنتاجها وحتى التخلص منها أو استخدامها. ويعتقد بلدي أنه يجب علينا أن نحافظ على نهج شامل يأخذ في الحسبان احتياجات بلدان الجنوب العالمي إلى المساعدة والتعاون وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا والمعرفة. والإطار العالمي الذي لا ينطبق على ذخيرة الأسلحة الصغيرة صك غير مكتمل وغير متسق مع الالتزامات التي تعهدنا بها في الاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وأخيراً، يسلم تقرير الأمين العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823) المقدم عملاً بالقرار 2220 (2015) بأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها هي السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن العنف في العالم، ويؤكد أن تحديد الأسلحة أداة أساسية لمنع نشوب النزاع والعنف ولصون السلام. وتؤيد أوروغواي رؤية الأمين العام وتثق بأننا سنحقق، من خلال الجهود المشتركة للدول الأعضاء، هدف إيجاد عالم أكثر سلماً وأمناً للجميع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطيت الكلمة الآن لممثلة السلفادور. **السيدة رودريغيس أكوستا (السلفادور) (تكلمت بالإسبانية):** نقدر فرصة المشاركة في هذه المناقشة بشأن التهديدات التي يشكلها تحويل

إن منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه شغل شدد عليه بلدي في العديد من المحافل داخل هذه المنظمة. وبالنسبة لأوروغواي، يجب على مجلس الأمن أن يواصل تقييم آثار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السياقات الوطنية والإقليمية، بما في ذلك من خلال الولايات ذات الصلة بعمليات حفظ السلام، كما فعل مؤخرا في حالة هايتي باتخاذ القرارين 2700 (2023) و 2653 (2022).

في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، يشكل انتشار الأسلحة النارية وتداولها وحيازتها من جانب المدنيين حقيقة تؤدي إلى تفاقم العنف، مما يؤثر على الحياة السلمية لسكان المدنيين، بل وله عواقب وخيمة على الأطفال والنساء. وفي السنوات الأخيرة، حدثت زيادة في الجرائم، بما في ذلك جرائم القتل وقتل الإناث، المرتبطة بالحيارة غير القانونية لتلك الأنواع من الأسلحة.

ورغم أنه من المرجح بقدر أكبر أن يكون الرجال مرتكبي العنف المسلح وضحاياه، فإن عدد النساء اللاتي يتعرضن للترهيب والإصابة والقتل بالأسلحة النارية في حالات العنف المنزلي أكبر بكثير من عدد الرجال. وتدرك أوروغواي جيدا أن المرأة تضطلع بدور أساسي في نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن، ولذلك تؤيد إدماج منظور جنساني في هذا المجال. وقد أبرز اتخاذ مجلس الأمن للقرار 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن ضرورة إشراك المرأة في جميع عمليات نزع السلاح وتحديد الأسلحة. وسعى القرار 2242 (2015) إلى تعزيز حماية النساء والفتيات في حالات النزاع وزيادة دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها.

ويمثل تعزيز الأنظمة والإجراءات الإدارية الوطنية، بما في ذلك مراقبة الحدود والجمارك، أولوية عندما يتعلق الأمر بمكافحة آفة تحويل الأسلحة التقليدية من مناطق النزاع. ولهذا السبب، عززت أوروغواي التدابير الأمنية على الصعيد الوطني. غير أنه يتحتم أيضا تعزيز الحوار والتنسيق والتعاون على الصعيد الثنائي ودون الإقليمية والإقليمية، ويجري العمل في ذلك المجال على أساس مستمر. وفي

وُعرب عن تقديرنا للعمليات التي صدر بها تكليف في مجالات أخرى داخل المنظمة، مثل المؤتمر الاستعراضي الرابع لبرنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب المتعلق به، والتي سنشارك فيها بنشاط لدراسة التقدم المحرز.

ونوجه الانتباه إلى أهمية اعتبار الذخيرة جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. فالذخيرة عنصر أساسي يجعل تلك الأسلحة فتاكة، وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية إدارتها على نحو سليم طوال دورة حياتها لمنع تحويل وجهتها واستخدامها غير المشروع. وعلاوة على ذلك، ندعو إلى النظر في دورة الحياة الكاملة لهذه الأسلحة، بما في ذلك السمرة فيها ونقلها ومستخدموها النهائيون. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نسلط الضوء على الاتجاهات الناشئة في ميدان الأسلحة التقليدية، مثل التكنولوجيات الجديدة في تصنيع وتصميم الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وخاصة الأسلحة المصنوعة من البوليمرات والأسلحة المجمعّة، فضلاً عن تلك المصنوعة من خلال الطباعة ثلاثية الأبعاد، بما في ذلك الأسلحة المصنوعة على يد أفراد. ونرى أيضاً استخدام علم التحكم الآلي والذكاء الاصطناعي في الجيش، مما يشكل تحديات إضافية.

وندعو إلى مزيد من التعاون الدولي للتصدي لتلك التحديات ومناقشة الآثار المحتملة للتكنولوجيات الناشئة في ميدان الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في المحفل ذي الصلة في الأمم المتحدة.

غير أن من الأهمية بمكان تسليط الضوء على مختلف الطرق التي يمكن بها للتكنولوجيا أن تُسهم في منع تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتيسير كشفها والتحقيق فيها ومراقبتها، فضلاً عن إدماج أوجه التقدم التكنولوجي في المعايير الدولية والضوابط الوطنية لمنع تحويل وجهتها والاتجار غير المشروع بها.

وإزاء تلك الخلفية، نعترف بالعمل الهام الذي يقوم به معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح الذي يزود الدول الأعضاء بمجموعة متنوعة من الكتيبات الإرشادية والإرشادات العملية والبحوث بوصفها

وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها، فضلاً عن ذخائرها وأجزائها ومكوناتها. ونعرب عن تقديرنا للبيانات التي قدمها مقدمو الإحاطات اليوم الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في المناقشة.

تشكل هذه التهديدات تحديات هائلة للأمن على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. فهي تولد العنف المسلح وتديمه، وتحصد أرواحاً بريئة، وتدمر الأعيان المدنية، وتفكك النسيج الاجتماعي، وتيسر انتهاكات حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فهي تؤدي إلى تفاقم العنف الجنسي والجنساني في بيئات النزاع، مما يعوق الوفاء بالتزامات التنمية المستدامة. ومما يؤسف له أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، إلى جانب ذخائرها، هي السبب الرئيسي للوفيات الناجمة عن العنف في جميع أنحاء العالم في سياق النزاعات وغيرها على حد سواء، مما يقوض الجهود الرامية إلى توطيد السلام والأمن الدوليين.

ويعرب بلدي عن تقديره لمجلس الأمن على دوره الاستباقي، وخاصة من خلال القرارات الرامية إلى الحد من العنف المسلح من خلال فرض الحظر على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فضلاً عن مكافحة الاتجار غير المشروع بها وتحويل وجهتها الذي لا يمكن إنكار آثاره المزعزعة للاستقرار.

وتمشياً مع التوصيات الواردة في خطة الأمين العام الجديدة للسلام، نؤيد الإجراءات المتجددة لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الإجراءات التي يقودها مجلس الأمن. ونؤمن إيماناً راسخاً بأن نزع السلاح وتحديد الأسلحة أمران أساسيان لصون السلام والأمن الدوليين. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو إلى اعتماد نهج كلي متكامل في منع العنف ومبادرات التنمية المشتركة، مع إيلاء اهتمام خاص للمنظور الجنساني.

ومن الحتمي التصدي للآثار المتباينة للعنف المسلح وجمع البيانات المصنفة ومعالجتها لصياغة سياسات عامة هادفة لضمان المشاركة الكاملة والهادفة والمتساوية للنساء والشباب في المفاوضات المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة التقليدية.

ونرى أن من المناسب أن نذكر إدارة الترسانات، فضلاً عن وضع تدابير لمنع التسريبات غير القانونية من خلال التدمير المستمر للفوائض والأسلحة المرتبطة بالأنشطة غير المشروعة. ويجب أن نشجّع بناء قواعد بيانات عن الأسلحة والذخائر ومالكها، الأمر الذي من شأنه أن يسمح لنا بضمان حقوق الذين يستخدمون الأسلحة ويتاجرون بها، ولكن يجب أيضاً أن نضع ضوابط دائمة تمنع الاستخدام غير القانوني والعنيف لهذه الأسلحة. ومن الضروري جمع معلومات مصنفة عن آثار الأسلحة النارية من أجل تحديد مدى المشكلة واتخاذ تدابير الوقاية والحماية وفقاً للمعلومات الدقيقة والمستكملة.

ولهذا السبب، كان للفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية أهمية حاسمة بالنسبة لبلدي، ونرحب بإنشاء الإطار العالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها. فهو يمثل خطوة حاسمة في الإدراج الصريح للذخائر ذات العيار الصغير وأثرها المتميز على الرجال والنساء والفتيان والفتيات. وبهذه الطريقة وحدها يمكننا أن نعالج بشكل شامل انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتداولها غير المشروع وأن نضع حداً للظروف التي تؤدي إلى تطبيع العنف الجنسي في حالات النزاع.

وفي ذلك الصدد، يسلم وفد بلدي بالدور الحاسم الذي تؤديه المرأة بوصفها بانية للسلام. ومن المهم حفز وتشجيع مشاركتها في مهام الوقاية وإعادة الإعمار وفي السعي إلى السلام.

وتسلّم غواتيمالا بأهمية التكامل بين المعاهدات بوصفه أداة أساسية للتصدي بفعالية لآفة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوفير إطار للتعاون الدولي. ونؤيد توصيات الأمين العام الواردة في الخطة الجديدة للسلام الرامية إلى تعزيز وتطوير وتنفيذ الصكوك الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية وخرائط الطريق للتصدي للتحديات المتعلقة بتحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها وإساءة استخدامها.

وأخيراً، أود أن أكرر ما قاله وزير خارجية بلدي عندما خاطب مجلس الأمن في 7 كانون الأول/ديسمبر. فمن أجل التصدي لهذه التحديات التي تهدد السلام والأمن الدوليين، قال:

موارد للتصدي للتحديات المرتبطة بالاتجار بالأسلحة الصغيرة وذخائرها واستخدامها غير المشروع.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا المتجدد بالنهوض بالصكوك ذات الصلة التي تسعى إلى تخفيف الأثر المدمر لتلك الأسلحة، إلى جانب ذخائرها. لا تزال تلك الأسلحة تحصد ضحايا أبرياء، وتسبب الضرر، وترزع انعدام الأمن، وتديم العنف. ونرحّب باهتمام المجلس بهذه المسألة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غواتيمالا.

السيدة دل أغويلا كاستيو (غواتيمالا) (تكلمت بالإنكليزية):

تعرب غواتيمالا عن تقديرها للقيادة الممتازة لوفد إكوادور وترحب بعقد هذه المناقشة المفتوحة، وترحب كذلك بالبيانات القيمة التي قدمها مقدمو الإحاطات في وقت سابق اليوم.

إن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها مستمر على مر الزمن ولا يزال يقوض السلام والأمن على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، مما يجعل من المستحيل على البلدان أن تتقدم نحو التنمية المستدامة. تتسبب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وانتشارها والاتجار غير المشروع بها في وفاة مئات الأشخاص في جميع أنحاء العالم كل عام، مما يوجج النزاع المسلح ويزيد من حدة العنف، بما في ذلك العنف الجنساني، والجريمة المنظمة، ونشاط المخدرات، والأعمال الإرهابية، فضلاً عن التجاوزات وانتهاكات حقوق الإنسان. وفي عالم أصبح فيه العنف المسلح منتشراً، بات من الأهمية بمكان أن نوحّد أصواتنا وجهودنا لمعالجة هذه القضية التي تسلب الأبرياء حياتهم وتمزّق المجتمعات.

وعند مناقشة الطابع الخطير للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، فمن الضروري أولاً تناول مسألة الذخيرة. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للخطر الذي تشكله كعنصر أساسي يستخدم لإطلاق النار من السلاح. لذلك بات من الأهمية بمكان اتخاذ تدابير للحد من التهديد الذي تمثله ورصد صنعها واحتمال تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة.

النقل غير المشروع للأسلحة والمواد ذات الصلة وتكديسها المزعزع للاستقرار وتحويل وجهتها في انتهاك لحظر الأسلحة المفروض بقرار المجلس، فضلاً عن التزام المجلس بالنظر، أثناء تجديد الولايات، في الكيفية التي يمكن بها لعمليات السلام أن تدعم السلطات الوطنية في مكافحة تدفقات الأسلحة غير المشروعة التي تنتهك حظر الأسلحة. وقالت السيدة إيزومي ناكاميتسو، الممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، في إحاطتها إلى المجلس في 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021 بشأن التهديد الذي يشكله التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة في عمليات السلام، إنه:

”لوفي السياقات التي صدرت في إطارها ولايات لعمليات سلام تابعة للأمم المتحدة، يمكن أن تؤدي تدفقات الأسلحة غير المشروعة وسهولة توفرها إلى تقام مجريات النزاع واستمرارها، وتجعل عمليات حظر الأسلحة غير فعالة، وتعرض أفراد حفظ السلام والعاملين في المجال الإنساني والسكان المحليين للخطر، وتعدّ تنفيذ اتفاقات السلام“ (S/PV.8874، الصفحة 2).

ومن هذا المنطلق، تتوّه سيراليون بإدراج الأحكام المتعلقة بالأسلحة في ولايات عمليات الأمم المتحدة للسلام، وتشدد على أنه ينبغي مواصلة إدماج إدارة الأسلحة والذخائر فيما تقوم به عمليات السلام من عمل. وينبغي أن يدعو المجلس الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، القادرة على ذلك وعند الاقتضاء، إلى المساعدة في بناء القدرات الوطنية والإقليمية للدول. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يتخذ الإجراءات التالية لمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة:

أولاً، ينبغي أن يشجع التعاون الإقليمي البري والجوي والبحري، حسب الاقتضاء، للكشف عن انتهاكات حظر الأسلحة الذي يفرضه المجلس ومنعه، وإبلاغ لجان الجزاءات المعنية بحالات الانتهاكات في الوقت المناسب.

ثانياً، ينبغي أن يشجع الدول الأعضاء على اتخاذ تدابير العناية الواجبة فيما يتعلق بتصدير مكونات منظومات الأسلحة المتاحة تجارياً

”ومن الأهمية بمكان تعزيز التعاون بين البلدان، وتحسين القدرة على إنفاذ القانون، ووضع استراتيجيات شاملة تشمل تدابير وقائية وقمعية وتأهيلية“ (S/PV.9497، الصفحة 25).

إن حجم التحدي المتمثل في صون السلام يستدعي إقامة شراكات استراتيجية وتنفيذية، تشمل الحكومات الوطنية وغيرها من الجهات المعنية الرئيسية على حد سواء. عندئذ فقط سنحقق السلام المستدام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد كيبوكومو (سيراليون) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي

الرئيسة، على عقد مناقشة اليوم المفتوحة الهامة، وأهنتكم ووفدكم على إدارتكم الفعالة لأعمال مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. كما أشكر مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم الهامة.

يسلط تقرير الأمين العام (S/2023/823) الضوء على استمرار إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ونقلها غير المشروع وتكديسها المزعزع للاستقرار الذي ما فتى يقوض السلام والأمن على الصعيد الوطنية والإقليمية والعالمية، مما أفضى إلى انحراف الدول عن مسارها نحو التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أكدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة كانت ثاني أكبر سبب للوفيات المرتبطة بالنزاع بين المدنيين في الفترة المشمولة بالتقرير، حيث مثلت 14 في المائة من حالات الوفيات هذه. وتدعو سيراليون المجلس إلى تشجيع الدول الأعضاء على العمل مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية لإدماج الاعتبارات المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أطر التحليل القطرية وإطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة.

لا تزال التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخيرة، بما في ذلك تلك التي تنتهك الحظر المفروض على الأسلحة، تشكل مصدر قلق كبير. وترحب سيراليون بتعهدات الدول الأعضاء بالحد بدرجة كبيرة من تدفقات الأسلحة غير المشروعة كتدبير من التدابير الرقابية بغية تحقيق الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. ورحبت سيراليون كذلك باتخاذ المجلس القرار 2616 (2021) الذي يتناول مسألة

تدعم التحقيقات والمحاكمات المتعلقة بجرائم الاتجار بالأسلحة النارية، مع السعي إلى الكشف عن جماعات وشبكات الجريمة المنظمة وتفكيكها واسترداد أصولها غير المشروعة.

كما ندعو مجلس الأمن إلى حثّ الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، القادرة على التعاون وتبادل المعلومات مع الدول التي يحتمل أن تتأثر، وكذلك مع كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة، بشأن المتجرين المشتبه بهم وطرق الاتجار، على أن تفعل ذلك وعند الاقتضاء، وأن تتبادل المعلومات معها عن المعاملات المالية المشبوهة وأنشطة السمسرة في الأسلحة الصغيرة أو الأسلحة الخفيفة أو تحويل وجهة هذه الأسلحة، من أجل منع هذه المعاملات من قبل الجماعات الإجرامية المنظمة.

وتؤدي جهودنا للسيطرة على تدفقات الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة دوراً حاسماً في النهوض بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وإن الوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2022/1) للاجتماع الثامن للدول الذي يعقد مرة كل سنتين للنظر في برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه قد شددت على الطابع المجنس بشدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والحاجة إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وبشكل مجد وفعال. ومع ذلك، تواجه المرأة في الأدوار التقنية عراقيل سياسية وسياساتية وقانونية ومؤسسية كبيرة. ويتضمن أقل من نصف خطط العمل الوطنية المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن إجراءات مُحددة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة. وإننا نشجع الدول الأعضاء على إزالة جميع الحواجز التي تحول دون تحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الإستراتيجيات الوطنية لتنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنظيم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وترحب سيراليون بالقرارين 2122 (2013) و 2242 (2015) اللذين يدعوان إلى المشاركة الكاملة والهادفة للمرأة في تحديد الأسلحة وعلى جميع مستويات صنع القرار، ويشجعان على تمكينها من المشاركة

إلى الدول الخاضعة لعمليات الحظر التي يفرضها المجلس والتي قد يستخدمها أفراد وكيانات محددة أو جماعات مسلحة في انتهاك لعمليات الحظر ذات الصلة.

ثالثاً، ينبغي أن يطلب التعاون الكامل من الدول الأعضاء، ولا سيما الدول الخاضعة لحظر توريد الأسلحة المفروض بقرار من المجلس، مع أفرقة الخبراء المعنية، وينبغي أن يواصل التشديد على أهمية السماح لأفرقة الخبراء هذه، كلما وحيثما أمكن، بإجراء عمليات تفتيش المعدات العسكرية المحجوزة التي جرى نقلها بطرق غير مشروعة بما يتعارض مع تدابير الحظر المفروض في تلك الدول أو بالحصول على عينات منها.

رابعاً، ينبغي أن ينشئ نظاماً للجزاءات المستهدفة، بما في ذلك عمليات حظر الأسلحة المستهدفة، وحظر السفر، وتجميد الأصول على أفراد وكيانات محددة متورطين في أنشطة محظورة بموجب عمليات الحظر التي يفرضها المجلس، بما في ذلك تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وانتشارها وإساءة استخدامها، كما في حالة هايتي.

وأخيراً، عندما يقيم المجلس إمكانية رفع الحظر المفروض على الأسلحة، ينبغي له أن ينظر في قدرة الدولة المعنية على منع تحويل وجهة مخزونها الحالي من الأسلحة والذخائر ووارداتها في المستقبل إلى السوق غير المشروعة.

ونود أن نشير مع القلق إلى أن الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة واستخدامها لأغراض إجرامية يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بالعنف المسلح ومختلف أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية وغيرها من الأنشطة غير المشروعة، ولا سيما الاتجار بالمخدرات، وإجرام العصابات، والتعدين والاتجار غير المشروعين في الموارد الطبيعية. وثمة حاجة إلى اتباع نهج شامل للتصدي بفعالية لأوجه الترابط بين الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتدعو سيراليون المجلس إلى تشجيع الدول الأعضاء على اعتماد استجابات متكاملة في مجال العدالة الجنائية

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أذكر جميع المتكلمين بالألا تتجاوز مدة بياناتهم أربع دقائق لتمكين المجلس من الاضطلاع بعمله بسرعة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية إيران الإسلامية.

السيد أحمدى (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أهنيء إكوادور على رئاستها للمجلس لهذا الشهر، وأشكر الرئاسة على عقد هذه المناقشة المفتوحة المهمة. وأهنيء الصين أيضاً على الإتمام الموفق لرئاستها في تشرين الثاني/نوفمبر.

إن تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها بصورة غير مشروعة تترتب عليه تداعيات اجتماعية واقتصادية عميقة ويُعرض للخطر سلام البلدان وأمنها. فهي تديم النزاعات، وتُكثف أعمال العنف، وتلحق أضراراً بالمدنيين، وتسهم في النزوح، وتقوّض القانون الإنساني، وتشعل نيران الجريمة والإرهاب.

ويُغير برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه بالتحديات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

وجمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة تتصدى للتحديات التي يشكلها الإرهاب المدعوم من الخارج والتهديدات التي تلوح في الأفق للجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات المرتبطتين بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، تولي اهتماماً كبيراً لبرنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة. ويسهم البرنامج، بوصفه عملية قائمة على توافق الآراء في إطار الأمم المتحدة، بدرجة كبيرة في تعزيز الجهود الدولية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة.

ويُشدّد برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة على المسؤولية الرئيسية للدول في مكافحة الاتجار غير المشروع ويشدد على الحاجة إلى تنفيذ متوازن وفعال يراعي مختلف الحالات وتنوعها والمناطق وقدراتها واحتياجاتها. وينصب التركيز الرئيسي على تزويد البلدان

في تصميم هذه الجهود وتنفيذها. وترحب سيراليون أيضاً بإنشاء شبكة الخبرات في مجال إدارة الذخيرة في إطار برنامج الضمانات المعززة، وهو تطور إيجابي في ذلك الصدد.

ولقد أبرزت البحوث التي أجريت مؤخراً وجود صلة قوية بين العنف الجنسي والأسلحة الصغيرة. وتمشياً مع تقرير الأمين العام عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات (S/2023/413)، تلاحظ سيراليون أنه في البلدان التي تتوفر عنها بيانات، فإن ما يقرب من 70 إلى 90 في المائة من حوادث العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات تستخدم فيها أسلحة صغيرة وأسلحة خفيفة، وتشدّد على الدور الذي يؤديه انتشار الأسلحة الصغيرة وتداولها غير المشروع في تيسير جرائم العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، وارتكابها.

وحدد إطار منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات الذي نشر في عام 2022 تحديد الأسلحة ونزع السلاح باعتبارهما نهجا رئيسيا لمنع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات. ويمكن أن يساعد تنفيذ معاهدات وصكوك تحديد الأسلحة على منع العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات عن طريق منع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار بها في مناطق النزاع وما بعد النزاع التي ينتشر فيها العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات على نطاق واسع وبصورة منهجية.

وتُشجّع سيراليون الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة، ومعاهدة تجارة الأسلحة، وغيرهما من الصكوك ذات الصلة للتقليل إلى أدنى حد من خطر أن يؤدي نقل الأسلحة أو الاتجار غير المشروع بها إلى تمكين العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وتوصي كذلك بأن يدرج مجلس الأمن العنف الجنسي كمعيار قائم بذاته يحدد نظم الجزاءات المحددة الأهداف.

وفي الختام، ينبغي لمجلس الأمن أن يُفعل ويُعزّز ويُشجّع ويُنفذ الصكوك السياسية الملزمة قانوناً التي تضيء الطابع العالمي على الصكوك ذات الصلة الملزمة قانوناً، مثل بروتوكول الأسلحة النارية ومعاهدة تجارة الأسلحة، فضلاً عن تنفيذ الصكوك الملزمة سياسياً، مثل برنامج العمل المتعلق بالأسلحة الصغيرة والصك الدولي للتعقب.

انتهاكها للقرار 2231 (2015)، لا أساس لها من الصحة وتخلو من الأدلة الجوهرية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة غيانا.

السيدة بيرسود (غيانا) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر غيانا إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التهديد الذي تشكله التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها. ونشكر أيضاً الأمين العام على تقريره (S/2023/823) ومقدمي الإحاطات على أفكارهم الثاقبة.

وتشعر غيانا بقلق بالغ إزاء العواقب الضارة لانتشار الأسلحة الصغيرة والذخيرة ونقلها وتحويلها والاتجار بها بصورة غير مشروعة، إدراكاً منها للتكاليف الاجتماعية والاقتصادية والصحية الباهظة المرتبطة بتحويلها واستخدامها وأثرها الخطير على السلام والأمن والاستقرار والتنمية المستدامة. وإننا نرحب بالجهود العالمية والإقليمية ودون الإقليمية الجارية للتصدي للتحديات المتعددة الأوجه المرتبطة بهذه الأسلحة ونعرض النقاط التالية للنظر فيها.

أولاً، يجب العمل لكبح التداول غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على المستويات السياسية والسياسية والتنفيذية، ويجب أن يبدأ بالامتثال الكامل للالتزامات والتعهدات. وتضطلع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بدور حاسم في تعزيز العمل من خلال خرائط الطريق وخطط العمل، مثل خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 وإعلان الحرب على الأسلحة أو مبادرة الاتحاد الأفريقي الرئيسية لإسكات البنادق في أفريقيا. ولا بد من دعم تلك الجهود. ومن خلال الحوار والتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، يمكن للمجلس أن يُعْجَلَ ويُعزَّزَ ويُشجَّع تنفيذ الصكوك القائمة بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ثانياً، يجب التمسك بالمسؤولية عن التخفيف من مخاطر تحويل المسار. وتكرر غيانا الدعوة إلى أن تشمل عمليات نقل الأسلحة

النامية بما يكفي من الدعم المالي والمساعدة التقنية ونقل التكنولوجيا. وينبغي أن تكون تلك المساعدة، بما في ذلك نقل التكنولوجيا ذات الصلة، مستدامة وكافية وغير تمييزية وغير سياسية وغير انتقائية وغير مشروطة.

وفي حالات محددة، قد يرى مجلس الأمن أنه من المناسب النظر في أثر الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو تحويلها إلى متلقين غير مأذون لهم ومعالجته، ولا سيما في حالات النزاع. ومع ذلك، يجب أن تظل جهود المجلس محصورة بشكل صارم في الجوانب المتصلة اتصالاً مباشراً بالآثار الضارة المُثبتة والخطيرة لتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها في سياقات النزاع.

وفي إطار التصدي لآثار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة على السكان المدنيين، من الأهمية بمكان الإقرار بالكارثة الإنسانية المستمرة في قطاع غزة. لقد شنت إسرائيل، النظام المحتل، خلال الشهرين الماضيين، حرباً على المدنيين الفلسطينيين العزل - في انتهاك واضح لجميع قواعد القانون الدولي ذات الصلة، بما في ذلك المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان. ولا يزال القصف الذي لا هوادة فيه مستمراً، مما يبث الرعب بين المدنيين الأبرياء ليلاً ونهاراً. وذلك النظام، الذي يرتكب جميع الجرائم الدولية ضد شعب غزة ويستخدم بلا خجل جميع الوسائل المتاحة، يتسبب بشكل عشوائي في إلحاق الأذى بالنساء والأطفال، ويظهر استخفافاً تاماً بأرواح الشعب الأعزل في غزة والصفة الغربية داخل فلسطين المحتلة.

وترفض إيران رفضاً قاطعاً الاتهامات التي لا أساس لها التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي خلال هذه الجلسة. ولا يمكن للنظام الإسرائيلي أن يعفي نفسه من المسؤولية بتوجيه أصابع الاتهام إلى إيران بلا أساس. ومما لا شك فيه أن ذلك النظام مسؤول عن الخسارة الفادحة في الأرواح البريئة الناجمة عن عدوانه العسكري المستمر على المدنيين في غزة.

وفي الختام، فإن التصريحات التي أدلت بها ممثلة أوكرانيا في بيانها بشأن نقل إيران المزعوم لطائرات مُسيّرة إلى روسيا، بزعم

وبما أن مناقشة اليوم تشمل أيضا جانب الذخيرة، نود أن نسلط الضوء على أن وفدنا قد شارك بنشاط في مداولات الفريق العامل المفتوح العضوية المكلف بوضع مجموعة من الالتزامات السياسية باعتبارها إطارا عالميا جديدا يعالج الثغرات القائمة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها. ويسرنا أن تلك المفاوضات أسفرت عن اعتماد الجمعية العامة للإطار العالمي لإدارة الذخائر التقليدية طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47)، وهو مجموعة شاملة ومحددة من الالتزامات السياسية، بوصفه إطارا عالميا جديدا بشأن هذه المسألة. ونعتقد أن آلية متابعة الإطار العالمي أمر حتمي لضمان تنفيذ الفعّال.

إن أحد الأهداف المعلنة لمعاهدة تجارة الأسلحة هو المساهمة في تحقيق السلم والأمن والاستقرار على الصعيدين الدولي والإقليمي. ويغطي نطاق المعاهدة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وتشمل أحكامه حظر نقل الذخيرة. وتشمل تلك الأهداف وضع أعلى المعايير الدولية المشتركة الممكنة لتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية أو تحسين تنظيمها، ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة التقليدية والأسلحة الخفيفة والقضاء عليه. وتطبق أحكام المعاهدة أيضا على إنشاء وصيانة أنظمة الرقابة الوطنية على أذون نقل الذخيرة. وبغية زيادة تعزيز ذلك المعيار العالمي بشأن تجارة الأسلحة التقليدية، تدعو جنوب أفريقيا جميع الدول التي لم تصدق بعد على معاهدة تجارة الأسلحة أو لم تنضم إليها إلى أن تفعل ذلك كأولوية.

ونتطلع أيضا إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة الرابع لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ونحن على ثقة بأنه سيتم إحراز تقدم جوهري للنهوض بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل هذا. وكانت جنوب أفريقيا من المشاركين، إلى جانب كولومبيا واليابان، في صياغة قرار الجمعية العامة السنوي المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه" (قرار الجمعية العامة

والذخيرة تقييمات فعالة للمخاطر قبل النقل وضوابط ما بعد الشحن، مثل عمليات التفتيش الموقعي والتحقق من المستخدم النهائي. ومما يضاعف من التحديات في هذا المجال التطور السريع للتكنولوجيات الجديدة، مثل استخدام البوليمرات والطباعة ثلاثية الأبعاد والنهج التجميعي في تصميم الأسلحة، مما يشكل تحديات جديدة أمام إمكانية التعقب ويعوق الجهود الرامية إلى تعزيز نظم المراقبة وتنظيم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية.

وتضم غيانا صوتها إلى الدعوة إلى تعميم منظورات تأخذ في الاعتبار الأثر غير المتناسب للتدفقات غير المشروعة للأسلحة على النساء والأطفال في عمليات صنع السياسات المتعلقة بتحديد الأسلحة وفي عمليات تنفيذها. كما ندعم وضع خطط عمل وطنية بشأن المرأة والسلام والأمن ونسلط الضوء على أهمية كفالة صنع السياسات والبرمجة القائمتين على الأدلة والمراعتين للمنظور الجنساني.

وفي الختام، تؤكد غيانا أهمية التنفيذ الكامل للضوابط الدولية والإقليمية القائمة للتصدي لمشكلة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جنوب أفريقيا.

السيد منغوني (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تعرب جنوب أفريقيا عن تقديرها لعقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن التصدي للتهديد الذي يشكله على السلم والأمن تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. ولا تزال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة هي الأسلحة المفضلة في زعزعة استقرار المجتمعات المحلية من خلال تأجيج النزاعات والجريمة، مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى آثار كارثية على السكان المدنيين، بمن فيهم النساء والأطفال. وعلى الصعيد الإقليمي، لا تزال جنوب أفريقيا ثابتة في عزمها في القارة الأفريقية، بدعم من المجتمع الدولي، على إحراز تقدم ملموس في تنفيذ خارطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2020، في سياق خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل اليونان. السيد سيكريس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، نود أن نشيد بإكوادور على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر مقدمي الإحاطات على بياناتهم المثيرة جدا للاهتمام.

ويؤيد بلدي تماما البيان الذي أدلي به في وقت سابق باسم الاتحاد الأوروبي، وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية. تعتبر اليونان هذه المسألة أحد أهم التحديات التي تواجه السلم والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. وينبغي أن يكون تقرير الأمين العام الذي يصدر كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823) الأساس لجميع المناقشات ذات الصلة، وبما في ذلك بطبيعة الحال المناقشة التي تجري اليوم في هذه القاعة. علاوة على ذلك، تعتقد اليونان أن الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وبروتوكولاتها، والتي يظل بلدي ملتزما بها التزاما كاملا، ينبغي أن توجه جهودنا أيضا. واسمحوا لي أن أذكر بأن هذه الاتفاقية تحدد الإطار لامتثال الممارسات العسكرية للقانون الدولي الإنساني.

واليونان، في دعمها لجميع الجهود المتعددة الأطراف لتعزيز تحديد الأسلحة في مجال الأسلحة التقليدية، تود أن تسهم باقتراحين رئيسيين يركزان على الجوانب الإقليمية والاجتماعية والاقتصادية للمسألة التي نناقشها هنا اليوم.

بعد أن لاحظنا كيف تؤثر الطبيعة المتغيرة للنزاع المسلح على الإطار القانوني الذي صاغته صكوك الأمم المتحدة لنزع السلاح خلال العقد الماضي، فإننا نعتقد أن هناك حاجة بالفعل إلى تكييف ذلك الإطار بغية التصدي للتحديات الناجمة عن الأزمات الإقليمية. ويمكن لاستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة الأسلحة النارية والأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وذخائرها لعام 2021 أن تكون أداة ذات قيمة. وإذ نشير على وجه التحديد إلى منطقة غرب البلقان، فإننا نؤيد تنفيذ خارطة الطريق لإيجاد حل مستدام لتحديد الأسلحة في غرب البلقان بحلول عام 2024، ونشيد بالعمل الذي يقوم

الذي يعتبر خارطة طريق التنفيذ للعمل الموضوعي في المستقبل من أجل تعزيز أهداف برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وبينما نعتقد أن المسائل التي يجري النظر فيها في مناقشة اليوم المفتوحة من الأفضل تناولها في محفل الجمعية العامة الأكثر شمولا، فإننا نود لأغراض هذه المناقشة أن ندلي بالنقاط التالية.

أولا، ندعو مجلس الأمن إلى تشجيع دعم المبادرات المتخذة على الصعيدين الوطني والإقليمي والتي تتسق مع السياسة المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ليس في مجال الدعم المادي فحسب، بل أيضا في مجال تبادل المعلومات ونقل التكنولوجيا، والأهم من ذلك، في بناء القدرات. ولكفالة قدرة البلدان على تولي زمام السيطرة على هذه الآفة وهذا التهديد، ينبغي أن نعالج التحدي من جذوره للتمكين من التصدي الفعال.

ثانيا، تؤيد جنوب أفريقيا أيضا الجهود المبذولة ليصبح عمل المجلس متماشيا مع جميع المبادرات الأخرى لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه ومكملها في السعي إلى مواصلة تفعيل برنامج العمل ودعمًا لتنفيذ معاهدة التجارة في الأسلحة. إن التركيز على دعم المجلس لتنفيذ مبادرات الأمم المتحدة الأوسع نطاقا، وليس في المقام الأول على النهج العقابي، على سبيل المثال، من خلال عمليات حظر الأسلحة - التي ثبت أنها غير فعالة وقائمة على رد الفعل - سيثبت قيمته.

وفيما يتعلق بنقطة الثالثة والأخيرة، أدعو إلى المشاركة المتساوية والكاملة والفعالة للمرأة، بما في ذلك مشاركتها في تولي الأدوار القيادية، في جميع عمليات وضع السياسات والتخطيط والتنفيذ المتعلقة بالجهود المبذولة لمعالجة أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويكتسي ذلك أهمية خاصة نظرا للأثر غير المتناسب لاستخدام تلك الأسلحة ضد النساء والأطفال. ويجب أن نتعامل مع الوقود الذي يديم اشتعال النزاعات المسلحة العنيفة ويهدد الأمن الدولي. ولذلك نحن نقدر مرة أخرى الاهتمام الذي أولي غي جلستنا اليوم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ذخائرها.

أكثر 12 نزاعاً دموية في عام 2022 بسبب الأسلحة الخفيفة والثقيلة، فإن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها يتناقضان بشكل واضح مع الأهداف التي حددناها لأنفسنا، بما في ذلك تحقيق مجتمعات أكثر سلاماً وعدلاً وشمولاً للجميع، على النحو المنصوص عليه في الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، تود ليختنشتاين أن تشير إلى الالتزامات القانونية للدول بموجب معاهدة تجارة الأسلحة، التي توفر أدنى معيار للتجارة القانونية في الأسلحة، فضلاً عن الالتزامات بموجب بروتوكول الأسلحة النارية لاتفاقية باليرمو والصكوك الأخرى ذات الصلة. والقانون الدولي الإنساني واضح أيضاً بشأن التزامات الدول، بما في ذلك حماية السكان المدنيين في النزاعات المسلحة.

إن على مجلس الأمن، بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، واجب خاص أيضاً بمنع التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والتصدي لها، كما في حالة هايتي، حيث تدهورت الحالة الأمنية العامة بسبب عنف العصابات، بما في ذلك عمليات الاختطاف والقتل. والقرار 2700 (2023)، الذي يحظر توريد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة إلى هايتي أو بيعها أو نقلها، يمثل خطوة أولى مهمة، وسيكون تنفيذها حاسماً لمستقبل سلمي وشامل للجميع لهذا البلد. ونتوقع أيضاً أن يحذو المجلس حذو الجمعية العامة في منع تدفق الأسلحة التي تستخدمها الطغمة العسكرية لمهاجمة المدنيين في ميانمار.

إن نزع السلاح ومنع التجارة غير المشروعة في الأسلحة يتطلبان رؤية واسعة للأمن البشري. وينبغي لهذه الرؤية أن تراعي أيضاً الأثر غير المتناسب لهذه الأسلحة على النساء، لا سيما في وقت ترد فيه تقارير مروعة عن العنف الجنسي والجنساني في النزاعات، والذي كثيراً ما يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتشكل النساء والفتيات أغلبية ضحايا العنف الذي تسببه تلك الأسلحة، والذي هو أيضاً أداة لتعزيز التفاوتات في السلطة الأبوية، داخل النزاع وخارجه. وبناء على ذلك، يجب لتحليلاتنا واستجاباتنا للمعاناة التي تسببها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أن تراعي الفوارق بين

به مركز تبادل المعلومات لشرق وجنوب شرق أوروبا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

بالإضافة إلى ذلك، فيما يتعلق بالحالة في أفريقيا، من الأهمية بمكان دعم مبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق في أفريقيا بغية كفاءة التنفيذ الفعال لصكوك وأنظمة تحديد الأسلحة ذات الصلة، ولا سيما تلك المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، في السياق الأفريقي.

ثانياً، إن الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على تحويل مسار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها ربما لم تُدرس حتى اليوم دراسة شاملة بما فيه الكفاية. ولذلك يمكن لمبادرة رئاسة إكوادور أن تمهد الطريق لإنشاء آلية تنسيق دولية تحت رعاية الأمم المتحدة. وأود في هذا الصدد التشديد على الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي وبلدي على مدى السنوات الثلاثين الماضية من أجل التعافي الاجتماعي والاقتصادي لغرب البلقان. ونحن على استعداد لدعم المزيد من المبادرات الدولية الرامية إلى التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة، مع التركيز في الغالب على المشاريع ذات الصلة بتعزيز التكنولوجيات الجديدة والتنمية الخضراء ومعالجة تأثير تغير المناخ.

وفي الختام، اليونان على استعداد للعمل على هذه المسألة كعضو منتخب في المجلس للفترة 2025-2026، إذا نجح ترشيحنا في الانتخابات المقبلة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (تكلمت بالإنكليزية): إننا نجتمع في وقت تتفاقم فيه النزاعات المسلحة، وتتزايد انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتآكل احترام القانون الدولي الإنساني - وكلها تأتي بتكلفة باهظة على الناس والكوكب. يستمر انعدام الأمن والعنف والحرب بفعل تدفقات الأسلحة غير المقيدة. ومرة أخرى تمثل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة سبباً رئيسياً للوفاة وتمثل 14 في المائة من الوفيات المتصلة بالنزاعات ونحو 40 في المائة من الوفيات بخلاف ذلك. ومع حدوث زيادة بنسبة 53 في المائة في وفيات المدنيين في

يدافع عن البلد ويحمي شعبه، يفعل العكس تماما. إذ تستخدم الطغمة العسكرية غير الشرعية أسلحتها لقتل المدنيين. لقد تجاهلت أولا الإرادة المعبر عنها ديمقراطيا لشعب ميانمار في عام 2021 بالقيام بانقلاب غير قانوني ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا. ثم قتلت بوحشية المتظاهرين السلميين، وعذبت المعتقلين، واعتقلت تعسفا الآلاف من أنصار الديمقراطية، وأعدمت نشطاء سياسيين وديمقراطيين بإجراءات موجزة. وارتكبت الطغمة العسكرية غير الشرعية مذابح متعددة في جميع أنحاء البلاد. وانتهكت بشكل صارخ ومنهجي وعلى نطاق واسع الحقوق الأساسية لشعب ميانمار، بما في ذلك الحق في الحياة. إن عدم شرعية المجلس العسكري، وتقديم مصلحته الذاتية على حساب الشعب، وقمعه الشديد ووحشيته اللإنسانية، كلها أجبرت شعب ميانمار على اللجوء إلى الممارسة المشروعة لحقه في الدفاع عن النفس ومحاولة قلب الدكتاتورية العسكرية. وفي مواجهة المقاومة المتنامية على الصعيد الوطني لمحاولته الانقلابية غير القانونية، ومع انخفاض الروح المعنوية في صفوف الجنود، يشن المجلس العسكري غير الشرعي هجمات عشوائية بالأسلحة الثقيلة وقصفا جويا في المناطق المدنية. وما برح المجلس العسكري الحاكم يحرق المباني السكنية عمدا بالجملة. وكانت النتيجة نزوح أكثر من 2,6 مليون شخص في ميانمار.

إن التعاون الدولي والإقليمي ضروري لمنع تحويل وجهة الأسلحة والتكنولوجيا الخطرة، بما في ذلك التكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج، إلى الإرهابيين والمنظمات الإجرامية المنظمة، وذلك ببساطة بسبب التهديدات الخطيرة التي تشكلها على الناس. وينبغي أن ينطبق نفس المنطق على الطغمة العسكرية في ميانمار، التي ترتكب جرائم دولية خطيرة مع الإفلات الشامل من العقاب. لقد جمعت آلية التحقيق المستقلة لميانمار الأدلة على تلك الجرائم وحفظتها. وفي حين أن شعب ميانمار لم يتلق من المجتمع الدولي الحماية لحياة أفرادهم ومجتمعاتهم، فإن الحد الأدنى الذي يتوقعه من الدول الأعضاء هو عدم تمكين المجلس العسكري من مواصلة ارتكاب الفظائع ضده. وتقع على عاتق الدول الأعضاء مسؤولية تقييم ما إذا كانت الأسلحة التي تصدرها يجري استخدامها لأغراض الدفاع المشروع أو لارتكاب جرائم فظيعة ضد

الجنسين. والتنفيذ الكامل والفعال للخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خطوة ضرورية لتحقيق تلك الغاية. والعمل الذي تقوم به هيئات مثل معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن العلاقة بين الذكورة والأسلحة الصغيرة يمكن أن يساعدنا على أن نفهم بشكل أفضل كيف أن الأسلحة متصلة بشكل وثيق في توقعات الرجال بوصفهم كاسبي الرزق وحماة مجتمعاتهم، وفي بعض الأحيان أطرافا فاعلة عنيفة. ويحدونا الأمل في أن تؤدي الخطة الجديدة للسلام وميثاق المستقبل إلى تعزيز النهوض بجدول أعمال نزع السلاح والأمن البشري، بما في ذلك أمن النساء والفتيات.

الرئيسة (تكلت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل ميانمار.

السيد تون (ميانمار) (تكلت بالإنكليزية): تشكر ميانمار إكوادور على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. وأود أيضا أن أشكر جميع مقدمات الإحاطات على أفكارهن الثاقبة.

ونتفق مع الرأي القائل بأن المبيعات وعمليات النقل القانونية للأسلحة أمر مهم لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لأغراض تتعلق باحتياجاتها الأمنية الوطنية المشروعة، وذلك على النحو المنصوص عليه في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ما زلنا نرى تهديدات مستمرة في جميع أنحاء العالم ناشئة عن تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها ووصولها إلى الأيدي الأثمة، ولا سيما العصابات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية والمنظمات الإرهابية. ويترتب على تكديسها المزعزع للاستقرار وإساءة استخدامها عواقب اقتصادية واجتماعية وإنسانية خطيرة. إن منع تدفق الأسلحة إلى تلك المنظمات، بما في ذلك من خلال الإنفاذ الفعال لحظر الأسلحة الذي يفرضه مجلس الأمن والمساءلة عن الانتهاكات، يؤدي دورا رئيسيا في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية.

ولئن كنا نشدد على أهمية منع وصول الأسلحة إلى الإرهابيين والعصابات الإجرامية، فإنهم ليسوا الوحيدين الذين يسيئون استخدام الأسلحة الفتاكة. ففي بلدي، ميانمار، فإن الجيش، الذي يُفترض أن

إن عقد هذه المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن هذا الموضوع الهام والمحوري يعبر عن تطلعا المشترك نحو السلام والدفاع عن المثل العليا لميثاق منظمتنا، منظمة الأمم المتحدة. وأود أيضا أن أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على تقريره المرفوع كل سنتين عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823).

وكما أكد في تقرير الأمين العام، لا تزال إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ونقلها بصورة غير مشروعة وتكديسها تؤدي إلى نشوب نزاعات مسلحة وتفاقمها وإدامتها وانتشار العنف على نطاق واسع وارتكاب أعمال إجرامية وإرهابية، مما يقوض السلم والأمن على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية ويعوق التنمية المستدامة للدول. وهنا يود وفد بلدي أن يؤكد مجددا أن النقل والتسريب غير المشروعين للأسلحة الصغيرة وذخائرها يخلفان أثرا سلبيا شاملا على الجوانب الإنمائية والأمنية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للدول.

على مدى عدة عقود كان على جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواجه أنشطة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي منها، وتسهم هذه الحالة في انتشار الأسلحة والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ولذلك يظل بلدي يشعر بالقلق إزاء التهديد الذي يشكله تسريب تلك الأسلحة إلى مستخدمين غير مأذون لهم.

ولهذا يود وفد بلدي أن يلفت انتباه مجلس الأمن إلى الأثر الناجم عن استمرار تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إلى الجماعات الإرهابية المسلحة التي تستفيد من رعاية بعض الدول المجاورة. وتذكرنا مرارا الزيادة في كمية ونوعية الأسلحة الصغيرة التي تحصل عليها الجماعات الإرهابية بأنها ما كانت لتوجد لولا الرعاية أو الدعم من دول.

وينطبق ذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية على حركة 23 مارس التي تستخدمها رواندا لزراعة الاستقرار في المنطقة الشرقية من بلدي. ولم تغب تلك الظاهرة عن بال الأمين العام وبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية الذين اعترفا بالتفوق العسكري لحركة 23 مارس، وهي حركة إرهابية تمتلك أسلحة أكثر تطورا من أسلحة جيش تقليدي.

الناس. فهناك في حالة ميانمار أدلة كثيرة على إساءة الاستخدام الجسيم للأسلحة يوميا، بما في ذلك الأسلحة الثقيلة والمقاتلات النفاثة، من جانب الطغمة العسكرية ضد السكان المدنيين في جميع أنحاء البلد.

إننا نقدر جهود فرادى الدول الأعضاء التي فرضت بالفعل حظرا أو قيودا تتعلق بالأسلحة على المجلس العسكري، بما في ذلك على وقود الطائرات، وأحث الدول الأخرى على أن تفعل ذلك. يجب أن تستمر القيود حتى يصبح لدى ميانمار جيش محترف مسؤول أمام الشعب من خلال الإشراف المدني الديمقراطي. كما أن الحد من قدرة المجلس العسكري على الاستمرار في ارتكاب الفظائع ضد الشعب أمر بالغ الأهمية ليس لحماية المدنيين فحسب، ولكن أيضا لتهيئة الظروف التي تقضي إلى حل مستدام.

ختاما، لقد مر عام تقريبا منذ اتخاذ المجلس القرار 2669 (2022) بشأن ميانمار. ومن المحزن أن المأساة التي تفوق الوصف لا تزال فصولها تتكشف. إننا بحاجة ماسة إلى قرار إنفاذ للمتابعة من أجل إنفاذ الأرواح في ميانمار. وأحث مجلس الأمن على اتخاذ إجراء الآن. وفي الوقت نفسه، أدعو فرادى الدول الأعضاء إلى النظر بجدية في الأزمة الإنسانية المتدهورة التي تسببها الأسلحة التي تصدرها إلى المجلس العسكري الحاكم. وتكرارا لقرار الجمعية العامة 75/287 بشأن ميانمار، الذي اتخذ في حزيران/يونيه 2021، أناشد جميع الدول الأعضاء الامتناع عن تمكين المجلس العسكري الحاكم من ترويع شعب ميانمار وقتله، وذلك من خلال منع تدفق الأسلحة والذخائر إلى أيدي الطغمة العسكرية غير الشرعية وغير الإنسانية، بما في ذلك وقود الطائرات النفاثة والإمدادات الأخرى ذات الصلة بتكنولوجيات المراقبة. إن الإنسانية هي الأهم. أرجوكم أنقذوا الأرواح.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة ليولوتشا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): يود وفد بلدي أن يرحب، مرة أخرى، برئاسة إكوادور لمجلس الأمن لشهر كانون الأول/ديسمبر، وأن يعرب عن مدى سرورنا بالطريقة التي تديرون بها، سيدي الرئيس، أعمال هذه الهيئة.

الاتجار غير المشروع بالمعادن والجريمة العابرة للحدود الوطنية. والحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنشط الجماعات المسلحة منذ أكثر من 25 عاما من دون تحقيق سلام دائم، ينبغي أن تكون مدعاة للقلق.

وأود أن أشدد هنا على أن جمهورية الكونغو الديمقراطية لا تنتج الأسلحة ولا تصدرها، ولكن رجالها ونساءها، وقتياتها وفتياتها، صغارا وكبارا، هم الذين يدفعون الثمن. وأود أن أعتنم هذه الفرصة المتاحة لي أمام المجلس لأنقل صرخات الألم والمعاناة الصادرة عن النساء والفتيات اللاتي تعرضن للاغتصاب والأطفال الذين فقدوا ذويهم أو انفصلوا عن أسرهم والذين يودون أن تتخذ تدابير ملموسة للإصلاح.

وفي الختام، يعتقد وفد بلدي أنه من أجل تعزيز النهج والاستجابات الفعالة لمنع حيازة الجماعات الإجرامية للأسلحة والذخيرة يجب على مجلس الأمن تشجيع مصنعي الأسلحة على وسم صناديق الذخيرة قبل مغادرتها المصنع. وبذلك، سيكون المصنعون ملزمين بتزويد المستورد بالتكنولوجيا اللازمة لتعقب الذخيرة. وبنفس الطريقة التي يمكننا بها وسم الأسلحة من تعقب الأسلحة التي تم تحويل وجهتها من أجل تحديد مصدرها سيتيح لنا، إلى حد ما، تعقب الذخيرة أيضا معرفة مصدرها والحد من تسريبها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد راي (كندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذا المحفل لنا اليوم لمناقشة مسألة بالغة الأهمية، وهي التجارة غير المشروعة في الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها والاتجار بها. إننا نسمع بوضوح شديد من زملائنا في جميع أنحاء العالم - من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومن أفريقيا وميانمار ومناطق أخرى عديدة - أن هذه مشكلة جسيمة بالنسبة لنا جميعا. ويجب أن نتخذ خطوات ملموسة للتصدي لها.

تنشط كندا على الصعيد الدولية والإقليمية ودون الإقليمية وفي محافل عديدة من أجل التصدي لهذه المشكلة. وأود أن أشدد على أننا

ولما كانت التدفقات غير المشروعة للأسلحة والذخائر توجب النزاعات، فمن الضروري أن يقوم مجلس الأمن بإنفاذ عمليات حظر الأسلحة وأن تحترم الدول الأعضاء هذا الحظر وتطبقه بصرامة، مع تعزيز التدابير المتخذة ضد عمليات النقل غير المشروع للأسلحة. وما لم يكن الأمر كذلك كيف يمكن لتلك الجماعات المسلحة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تواصل نشاطها في الميدان على الرغم من الحظر المفروض عليها؟

ويدعو وفد بلدي إلى تزويد بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثات الأمم المتحدة الأخرى للسلام بالموارد والخبرات الكافية للمساعدة في بناء قدرة البلدان المضيفة على صيانة الأسلحة وإدارتها بأمان، بما في ذلك الأسلحة المستردة من جهات فاعلة غير حكومية.

ويشجع وفد بلدي مجلس الأمن على دعم الجهود الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات وتحديد الأسلحة، مثل تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، فضلا عن الصك الدولي الذي يمكن الدول من التعرف على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقبها في الوقت المناسب وبطريقة يعول عليها، وكل الصكوك المتعلقة بنزع السلاح وتحديد الأسلحة ومبادرة الاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق بحلول عام 2030 واتفاقية وسط أفريقيا لمراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

ويؤمن وفد بلدي بأن جميع الحلول المساهمة في تنظيم مسألة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها وتكديسها وإساءة استخدامها تتطلب التزاما سياسيا راسخا من جانب الدول، وذلك بالنظر إلى الطابع العابر للحدود الوطنية المرتبط بتداول الأسلحة غير المشروعة وكل ما يترتب على ذلك من آثار جيوسياسية واقتصادية.

لقد حان الوقت لاتخاذ تدابير قوية لكسر الحلقة المفرغة من النزاعات التي توجبها الأسلحة التي يتم الحصول عليها عن طريق

بالأسلحة وتحسين السيطرة على الأسلحة في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، نرى أن ذلك التمويل سيزيد من قدرة الشرطة على تأمين الأسلحة والذخيرة وحصرهما، وسيدعم الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالأسلحة. هذا علاوة على أنه سيدعم الجهود الرامية لمكافحة العنف الجنسي والجنساني.

(تكلم بالإنكليزية)

وقد استعرضت كندا مؤخرا دعمها المالي لتنفيذ خريطة الطريق لتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية في منطقة البحر الكاريبي بشأن الانتشار غير المشروع للأسلحة النارية والذخيرة في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي بطريقة مستدامة بحلول عام 2030 مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وسيواصل تمويلنا دعم مشاركة المرأة الكاريبية في مجالات نزع السلاح وتحديد الأسلحة والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بالإضافة إلى إشراك الشباب والحد من العنف المسلح في المدارس.

وكما قال قبلي كثيرون من مختلف أنحاء العالم، فإن هناك صلات مباشرة بين استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وأعمال العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وفي اجتماع عُقد بالأمس، أخبرني وكيل الأمين العام رايدر أنه في السنوات القليلة الماضية، قُتل 700 000 شخص في النزاعات، بينما قُتل 3,1 ملايين شخص في أعمال إجرامية، أي ما يعادل تقريبا نفس عدد الأشخاص الذين قُتلوا في النزاع ونفس عدد النساء اللاتي يُقتلن على أيدي شركائهن الحميمين. فلتفكروا في ذلك للحظة. ولذلك نحتاج إلى بيانات أفضل عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ ويلزم أن تُصنف حسب نوع الجنس. إننا بحاجة إلى فهم تركيز هذه المشكلة وطبيعتها، كما نحتاج إلى تعميم هذه المعلومات عبر جميع الأطر والعمليات. وسيساعدنا ذلك في تكوين فهم أفضل لكيفية استخدام تلك الأسلحة لارتكاب هذه الأعمال والأثر المتباين للاتجار غير المشروع بها على النساء والرجال والأطفال.

ويجب أيضا تمثيل النساء على قدم المساواة، لا بصفتها ضحية فحسب، بل وكمشاركات نشطات في مكافحة آثار هذه الأسلحة. وإلى

بدورنا نأخذ هذه المشكلة بجدية بالغة في بلدنا، وهو ما أعتقد أنه يتعين علينا جميعا أن نفعله.

في كندا، تُستعرض جميع طلبات التصاريح لتصدير المواد الخاضعة للرقابة، بغض النظر عن وجهتها، على أساس كل حالة على حدة بموجب إطار قوي لتقييم المخاطر. ويشمل ذلك إجراء تقييم على أساس معايير معاهدة تجارة الأسلحة، المكرسة بالفعل في قانوننا المحلي - قانون تراخيص التصدير والاستيراد. وببساطة، نقيم المخاطر في الداخل ونقيّمها في الخارج. كما نقيّمها وفقا لقوانين ملزمة، ونشجع جميع الدول على أن تحذو حذونا. وفي حال تبين وجود خطر متعلق بتحويل الأسلحة عن وجهتها، وكان تخفيفه غير ممكن، يُرفض منح رخصة التصدير.

ونعتقد أنه يجب على جميع الدول إنفاذ وتطبيق ضوابط وطنية كافية على دورة الحياة الكاملة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي بات إنتاجها أسهل، كما أشير إليه في جلسة اليوم. ويجب أن يتم ذلك وفقا للأطر القانونية الوطنية بغية التقليل، إلى أدنى حد، من خطر تسريبها ونقلها دوليا على نحو غير مشروع.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أتكلم عن الحالة في هايتي التي تمثل أولوية لحكومتنا وللشعب الكندي.

توسّع العصابات المسلحة نطاق عملياتها وأراضيها في هايتي بفضل الحصول على أسلحة متطورة. وقد أدت تلك الحالة إلى زيادة كبيرة في العنف وانعدام الأمن لشعب هايتي. ومن المفجع أن نرى كيف تستغل تلك العصابات المسلحة الشباب المحرومين وتمعن في إيذائهم من خلال تجنيدهم، وهي طريقتهم الوحيدة للحصول على وجبة أو مال.

ويعقد الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة الجهود التي تبذلها الجهات الوطنية الفاعلة الهايتية، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، لاستعادة الاستقرار. وقد قررت كندا المساهمة بمبلغ 3,4 ملايين دولار لتجهيز الشرطة الوطنية الهايتية وبناء قدرتها لمكافحة العنف المرتبط

واستخدامها أسلحة حديثة ومتطورة، مثل البنادق المزودة بالليزر وأجهزة الرؤية الليلية ونظم الرؤية الحرارية. وقد شهدنا هذا الأسبوع الخراب الذي أحدثته حركة طالبان باكستان في هجوم إرهابي شنيع وجبان شنته ضد قواتنا الأمنية، أسفر عن مقتل أكثر من 23 فردا. وبينما نجحنا في تحييد جميع المتورطين، فإن حيازة أولئك الإرهابيين لأسلحة متطورة، لا يملكون القدرة على تصنيع أي منها، يشير إلى مشكلة أكبر اليوم.

إن الإرهابيين والمجرمين لا يصنعون تلك الأسلحة. إنهم يحصلون عليها من أسواق الأسلحة غير المشروعة أو يحصلون عليها من كيانات تريد زعزعة استقرار منطقة بعينها أو بلد بعينه. ولذلك تقع على عاتق جميع الدول والمجلس والأمم المتحدة مسؤولية اتخاذ تدابير لمنع الاتجار بهذه الأسلحة ونقلها وتحويل وجهتها بشكل غير مشروع. ونطالب بإجراء تحقيق في كيفية حصول حركة طالبان باكستان على هذه الأسلحة المتطورة التي تستخدم ضد الحدود الباكستانية وغيرها من المواقع. وعلينا أن نتخذ إجراءات فورية للتصدي للمجرمين الذين يستخدمون هذه الأسلحة وأن نفكك بفعالية الشبكات التي تزودهم بالآلات القتل تلك. وستواصل باكستان العمل بشكل وثيق مع المجتمع الدولي من أجل فضح المسؤولين عن دعم هذه العمليات وتمويلها ورعايتها خارجيا.

إن تحديد الأسلحة يجب أن يتجاوز الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ليشمل الأسلحة التقليدية. إن التراكم الهائل للقدرات التقليدية والقدرات ذات الصلة في الفضاء السيبراني والفضاء الخارجي والمجالات الأخرى يتسبب في اختلالات خطيرة يمكن أن تؤدي إلى نشوب النزاعات. وقد وفرت الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية العاشرة للجمعية العامة بشأن نزع السلاح (قرار الجمعية العامة 4/10) خريطة طريق قوية للحد من الأسلحة التقليدية وتخفيضها تدريجيا في إطار نزع السلاح العام الكامل. ومما يؤسف له أن تلك الرؤية المتفق عليها لم تتحقق. وبدلا من ذلك، نجد أنفسنا في خضم زيادة مستمرة في النفقات العسكرية العالمية.

ويتجلى العديد من تلك التطورات المزعزعة للاستقرار في جنوب آسيا، حيث يفوق الإنفاق العسكري لدولة واحدة إنفاق جميع الدول

جانب العديد من البلدان الأخرى التي تكلمت هنا بعد ظهر اليوم، دعونا، وسنواصل الدعوة، إلى اتباع نهج يراعي المنظور الجنساني إزاء مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة - بل وفي جميع مسائل نزع السلاح. وأتطلع بشدة إلى أن تتمخض هذه المناقشة البالغة الأهمية عن بعض النتائج الإيجابية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باكستان

السيد جادون (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نهني إكوادور على

توليها رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر وتنظيم مناقشة اليوم.

إن التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتكديسها المفرط وإساءة استخدامها يؤدي إلى تفاقم النزاعات ويعوق التنمية المستدامة ويعزز الإرهاب ويهدد السلام والتنمية الدوليين. والعواقب المدمرة المترتبة عن سهولة حصول الإرهابيين والمجرمين على الأسلحة الصغيرة والثقيلة على حد سواء معروفة جيدا إلى حد لا يلزم معه سردها بإسهاب. ويكفي القول إن مئات الآلاف من الأرواح البشرية التي تزهد كل عام والاقتصادات والمجتمعات التي تتعرض للتدمير والمعاناة الرهيبة التي تلحق بالشرائح الضعيفة من السكان، تحتم على المجتمع الدولي اتخاذ جميع التدابير العملية للقضاء على آفة الانتشار غير المشروع للأسلحة.

ويوفر برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب وبروتوكول الأسلحة النارية أطرا معيارية متينة لمعالجة تنظيم تلك الأسلحة. ويتعين على جميع الدول أن تكثف جهودها لتنفيذ تلك الآليات تنفيذا كاملا. وبالنسبة للبلدان النامية، تضطلع المساعدة والتعاون الدوليان، بوصفهما عاملي التمكين الرئيسيين للجهود الرامية إلى تنظيم تلك الأسلحة، بدور حاسم الأهمية. ولذلك ندعو المجتمع الدولي إلى أن يبدي التزاما أقوى بحشد الموارد اللازمة لتحقيق تلك الغاية.

وتشعر باكستان بقلق بالغ إزاء حيازة جماعة حركة طالبان باكستان الإرهابية، التي تصنفها الأمم المتحدة منظمة إرهابية،

ويشجع فساد مسؤولي الدول في قطاعي الأمن والعدالة الوطنيين ويتسبب في عدم الاستقرار واندلاع النزاع.

ويدرك المجتمع الدولي والمجلس تماما الخطر الذي تشكله الصلات بين تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة التي ينتهي بها المطاف في أيدي المنظمات الإجرامية الضالعة في الاتجار بالبشر والاتجار غير المشروع بالمخدرات وتحويل أسلحة الدمار الشامل والعصابات الإجرامية المكرسة للتسبب في انعدام الأمن بين السكان. وحياسة تلك المنظمات غير المشروعة للأسلحة بصورة غير مشروعة تمكنها من مقاومة وكالات إنفاذ القانون وتسهيل الجريمة المنظمة والإجراءات المتصلة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب.

إلى جانب ذلك، تستخدم كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية العائدات غير المشروعة من جرائمها، بما في ذلك من خلال العملات المشفرة، لتجنب سيطرة الدول والمنظمات الدولية أثناء التسلل إلى النظم المالية الوطنية التقليدية وممارسة تأثير غير مشروع على القرارات السياسية في جميع أنحاء العالم. وقد أقر مجلس الأمن بوجود تلك الحالات، التي أنشأ لجانا لها، وينبغي له أن يواصل التعاون مع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها الأخرى في التصدي لتلك التهديدات والتخفيف من حدتها ومنعها والقضاء عليها.

ولتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أثر سلبي على تنفيذ السياسات الجنسانية، لأن العنف الذي توججه هذه الأسلحة يؤثر تأثيرا مباشرا على النساء والفتيات. وينبغي أن يدق ذلك أجراس الإنذار المستمرة ويتطلب جهودا منسقة من جانب مجلس الأمن والمنظمات المكرسة للنهوض بالمساواة بين الجنسين، سواء على صعيد الأمم المتحدة أو على الصعيد الإقليمي. وتستحق مسألة تجنيد الأطفال في النزاعات المسلحة اهتماما خاصا. وتسهم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة إسهاما كبيرا في ارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان ضد الأطفال، مثل تجنيدهم واستخدامهم بصورة غير مشروعة في النزاعات المسلحة، فضلا عن أعمال القتل والتشويه والاغتصاب وغيرها من أشكال الاعتداء الجنسي، بالإضافة إلى عمليات الاختطاف والهجمات

الأخرى. ويؤجج الإمداد السخي بالأسلحة التقليدية لتلك الدولة، إلى جانب قدرتها الاستراتيجية، عدم الاستقرار ويعرض التوازن الإقليمي الدقيق للخطر ويعرقل حل النزاعات التي طال أمدها ويعزز شعورها بالقدرة على الإفلات من العقاب ومخططات الهيمنة ويعوق تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة في المنطقة. ويمكن أن يؤدي هذا الاختلال في التوازن التقليدي إلى اندلاع نزاع بين الدول المسلحة نوويا، نظرا لخطر التصعيد الكامن. ولذلك لا بد من تحاشي سياسة الكيل بمكيالين تجاه جنوب آسيا، القائمة على اعتبارات استراتيجية وسياسية وتجارية ضيقة الأفق. وباكستان، من جانبها، ملتزمة بإقامة نظام استراتيجي لضبط النفس في جنوب آسيا يتضمن عنصرا من التوازن التقليدي للقوى. ولا تخوض باكستان سباق تسلح في المنطقة ولا ترغب في ذلك.

وأخيرا، نعتقد اعتقادا راسخا أنه لا يمكن تحقيق السلام والاستقرار في جنوب آسيا إلا من خلال حل المنازعات وفقا لقرارات مجلس الأمن أولا، والحفاظ على توازن بين القوات العسكرية الاستراتيجية والتقليدية ثانيا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي.

السيد بيريرا سوسا (باراغواي) (تكلم بالإسبانية): يقدر وفد جمهورية باراغواي الفرصة التي أتاحت له لأخذ الكلمة في هذه المناقشة، كما يهنئ جمهورية إكوادور بوصفها رئيسة مجلس الأمن على عرض هذه المسألة الحساسة على المجلس لإجراء مناقشة حسنة التوقيت بشأنها، ونأمل أن تكون مفيدة للجميع. ونود أيضا أن نشكر مقدمات الإحاطات على عروضهن المفصلة.

يتحمل المجلس، إلى جانب عبء تحقيق السلام والأمن الدوليين والحفاظ عليهما، مسؤولية جماعية عن تيسير تحقيق الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. والتهديد الذي يشكله تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها للسلام والأمن ليس بالتهديد البسيط، بل إنه عنصر مرهق ومتفش وسائد يقوض ديمقراطياتنا وييسر إضعاف المؤسسات الوطنية

الأمريكية بشأن الشفافية في مشتريات الأسلحة التقليدية، التي ينبغي للمجلس أن يأخذها في الاعتبار عند الاضطلاع بعمله.

وفي الختام، نشدد كذلك على اعتماد مجموعة المصطلحات التي اتفق عليها بشأن الأسلحة النارية مؤخرا في إطار الفريق العامل المعني بالأسلحة النارية والذخائر التابع للسوق المشتركة لأمريكا الجنوبية، وكمثال على العمل الذي نتبعه نود كذلك أن نذكر عملية داكافو، التي فككت شبكة إجرامية متورطة في تحويل الأسلحة النارية والاتجار غير المشروع بها تضررت منها عدة بلدان في المنطقة، من خلال الجهود المشتركة لوكالات الأمن وأنظمة العدالة في باراغواي والبرازيل والولايات المتحدة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا.

السيد محمد لغظف (موريتانيا): أود في البداية أن أتقدم لكم بجزيل الشكر، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول مواجهة المخاطر التي يفرضها تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استعمالها على الأمن والسلم الدوليين. كما اغتتم هذه الفرصة لأشكر الأمين العام على تقريره (S/2023/823) إلى مجلس الأمن هذا العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وعلى المعلومات القيمة التي يحويها التقرير والجهود التي تبذلها المنظمة من أجل تعزيز المساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى الحد من انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها.

بالنظر إلى الصلات الوثيقة بين تنامي الإرهاب والجريمة المنظمة والسهولة التي تتمكن من خلالها الجهات غير المأذون لها بالحصول على الأسلحة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، وفي إطار جهوده الرامية إلى تعزيز السلم والأمن في منطقة الساحل وأفريقيا عموما، يولي بلدي، موريتانيا، أهمية بالغة لموضوع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتوريدها. وفي هذا الإطار، يؤمن بلدي بأهمية التعاون الدولي في إطار الأمم المتحدة، وتحديدًا من خلال برنامج عمل المنظمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة

على المدارس والمستشفيات والحرمان من الحصول على المعونة الإنسانية. ويجب على المجلس أن يكفل أن تتضمن قراراته إجراءات محددة ترمي إلى منع تلك الانتهاكات الفظيعة.

وتتابع منطقتنا عن كذب التطورات في نشر بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي، تحت رعاية الأمم المتحدة، التي وافق عليها المجلس في تشرين الأول/أكتوبر باتخاذ القرار 2699 (2023)، ونأمل أن يساعد ذلك حكومة هايتي على تحسين استجابتها للتصاعد في جرائم القتل وظهور العصابات الإجرامية هناك، بتمكينها من تقليل مستوى العنف المسلح. ويشعر كل بلد في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بعواقب عدم الاستقرار في تلك الدولة الشقيقة. وينبغي لنا جميعا، بما في ذلك المجلس إلى جانب هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والمنظمات الإقليمية والدول المعنية، أن نواصل العمل على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة النارية والذخائر الذي يمكن الأطراف الفاعلة من غير الدول من أن تزداد قوة.

وتعتقد باراغواي أن تعزيز النظم الوطنية لمراقبة الأسلحة النارية والذخائر يشكل حجر الزاوية في منع تحويل الأسلحة إلى الاستخدام المدني ولضمان استخدامها حصرا من قبل قوات الأمن في بلداننا. ولذلك، نود أن نسلط الضوء على العمل الذي تقوم به باراغواي فيما يتعلق بعملها مع البرنامج العالمي للأسلحة النارية التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، الذي نأمل أن يستمر في تحقيق نتائج إيجابية. ونعتقد أن التعاون الدولي وتعددية الأطراف هما السبيل إلى تحقيق الأهداف العالمية على أساس مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن متبانية. ونشدد على أن امتثالنا المتضافر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 وبروتوكولها لعام 1972 وتعديلاتها لعامي 1971 و 1988، تكملة ضرورية للاتفاقيات الدولية لتحديد الأسلحة، مثل معاهدة تجارة الأسلحة، على الصعيد الدولي، واتفاقيات البلدان الأمريكية لتحديد الأسلحة مثل اتفاقية البلدان الأمريكية لمكافحة تصنيع الأسلحة النارية والذخيرة والمتفجرات والمواد الأخرى ذات الصلة والاتجار بها بطريقة غير مشروعة واتفاقية البلدان

عمل الأمم المتحدة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وننتقل إلى الاستعراض الرابع لبرنامج العمل المذكور، الذي سيعقد العام المقبل. ونأمل أن يحقق البرنامج هدف الحد من الانتشار والاتجار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في أسرع وقت ممكن.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيرو.

السيد غارسيا توما (بيرو) (تكلم بالإسبانية): بالنيابة عن جمهورية بيرو، أهنيء المسؤولين عن عقد هذه المناقشة المفتوحة على السماح لنا بتبادل الأفكار بشأن موضوع ذي صلة بالأمن الدولي.

هناك خطر جديد وخطير يخيم على قطاعات واسعة من البشرية، حيث يعمل العنف والتخويف في خدمة الجريمة عبر الوطنية، بل وحتى على "الحل" المفترض للنزاعات، سواء كان عادلاً أو غير عادل، في الشوارع. وذلك هو السيناريو الذي يعرضه علينا الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها، فضلاً عن ذخائرها، التي يشكل استخدامها السري أصلاً تهديداً للسلام والأمن والنظام العام.

وعلاوة على ذلك، إذا لم تتخذ تدابير عاجلة، فإن هذا السيناريو يمكن أن يعرض للخطر الممارسة الكاملة لوظائف الدولة في بلداننا، ولا سيما البلدان النامية. كما أن الاتجار غير المشروع بتلك الأسلحة يقوض الاستثمار والنمو الاقتصادي والنشاط العمالي ويولد آثاراً عميقة ودائمة على الحياة اليومية لمواطنينا.

وأولئك الذين يعتقدون أن المشكلة لا يمكن حلها إلا من خلال زيادة كفاءة الشرطة مخطئون. وهذه، من ناحية، مسألة دولة بمعناها الأوسع لأنها تشمل جميع السلطات العامة؛ ومن ناحية أخرى، جزء جوهري من جدول أعمال متعدد الأطراف - فالانتشار غير المنضبط للاتجار بهذه السلع في خدمة الجريمة وتشكيل العصابات عبر الوطنية يتطلبان ذلك. وإذا لم تتخذ إجراءات حازمة اليوم على كلتا الجبهتين، فستكون لدينا قريباً مناطق مفتوحة للجميع معزولة عن العقل الأيديولوجي التقليدي ومشغولة بدلاً من ذلك بمصالح تنتهك أثمان حقوق وخيرات وقيم الحياة في ظل التعايش.

الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصفته أداة توافقية لتعزيز التعاون من أجل القضاء على هذه الظاهرة التي تعد، في رأينا، أحد أكبر معوقات تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول النامية. لكن يجب أن يظل التعاون الدولي في هذا المجال بمنأى عن المساس بحق الدول المشروع في حيازة الأسلحة التقليدية تصنيعاً واستيراداً وذلك إعمالاً لمبدأ الحق المشروع في الدفاع عن النفس كما هو مقرر بمقتضى ميثاق المنظمة. وهي مناسبة للدعوة إلى عدم الخلط بين مكافحة الاتجار غير المشروع في الأسلحة التقليدية وفرض قيود سياسية أو احتكارية على الحق السيادي والأصيل للدول في الاتجار بالأسلحة التقليدية فيما بينها.

وفي الوقت الذي ما زالت فيه بلداننا في حاجة ماسة إلى تعزيز قدراتها في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريبها لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة والصك الدولي للتعبق، يبقى دور الأمم المتحدة، وبالخصوص مجلس الأمن، جوهرياً في التصدي للانتشار غير المسبوق للأسلحة التقليدية ووصولها إلى جهات غير مأذون لها في مناطق عديدة من العالم. إذ يبدو أن جهات حكومية ورسمية تمارس الاتجار في هذه الأسلحة بالوكالة عن جماعات إرهابية، أو انفصالية، من أجل إطالة أمد وتوطيد الأزمات في مناطق عديدة من العالم، وخاصة في أفريقيا. وذلك في مخالفة لقواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وآخرها القرار 2370 (2017).

إن معالجة هذه الظاهرة من خلال التعاون الدولي والجهود الوطنية السيادية في تأمين المخزون ومراقبة الحدود يجب أن يترافق مع قيود أكثر رداً وصرامة على شركات التصنيع وسماسرة السلاح الذين يرعون اقتصاداً يواصل الازدهار بقدر ما تتواصل النزاعات المسلحة في العالم.

في الوقت الذي يرحب فيه بلدي بالتقدم الحاصل في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة فيما يتعلق بتطوير إطار عمل عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية، الذي اختتم أعماله هذا العام في نيويورك، نطالب بضرورة الفصل بين هذا الإطار وبين برنامج

ومنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر والمتفجرات. وستعزز تلك الآليات الاستجابات المنسقة المتعددة الأطراف، فضلا عن العمل المنسق بشأن تنفيذ معاهدة الاتجار بالأسلحة والاتفاقات الدولية الأخرى مثل برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب التابع له.

وتؤكد بيرو من جديد التزامها بمعالجة المشكلة وتظل ثابتة في تصميمها على العمل بالتعاون مع المجتمع الدولي، بما في ذلك، بطبيعة الحال، مع الهيئات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة.

إن الواقع الصارخ يحذرنا من أننا إذا لم نحل المسألة في الوقت المناسب، فإننا سنواجه قريبا خطر استيلاء المنظمات الإجرامية عبر الوطنية على مجتمعاتنا. وستكون مفارقة قاسية في تاريخ شعوبنا إذ اتحق الإدماج الذي كافحت من أجله بلا كلل في شكل الخضوع للجريمة وليس في شكل تحقيق الرفاه العام.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل جورجيا.

السيد دفالتي (جورجيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر الرئاسة الإكوادورية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن هذا الموضوع الهام، وأن أشكر جميع مقدمي الإحاطات على إسهاماتهم القيمة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823).

تؤيد جورجيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أدلي ببعض التعليقات الإضافية بصفتي الوطنية.

تتشاطر جورجيا الرأي القائل بأن مشكلة تكديس الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المفرط والمزعزع للاستقرار وانتشارها وحيازتها بلا ضابط تمثل تهديدا للأمن البشري ولها آثار سلبية جدا على السلام والاستقرار الإقليميين والعالميين. والانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها تحد معقد لا يمكن لأي بلد بمفرده أن يتصدى له، ولذلك فإن التعاون الدولي الفعال مهم بشكل أساسي.

والمشكلة التي تهمنا اليوم تؤثر بالفعل بشكل كبير على بلدنا من حيث الأمن القومي وخاصة أمن المواطنين. وقد هبأت الجريمة المنظمة عبر الوطنية موطئ قدم لها من خلال الاتجار بالمخدرات والإرهاب وعمليات القتل مقابل أجر والاتجار بالبشر والتعدين غير القانوني وجرائم الشوارع. وأنا واثق من أن هذا التهديد، بالنسبة للعديد من شعوبنا، حقيقة لا يمكن إنكارها أصلا.

ومن الأمثلة الواضحة في منطقتنا هايتي، حيث تدخل الأسلحة والذخائر بصورة غير مشروعة عبر الطرق البرية والبحرية وتصل إلى أيدي أفراد العصابات. وقد يسر ذلك حدوث زيادة مثيرة للقلق في ارتكاب انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي. وبالنظر إلى تلك الحالة، نرحب بإنشاء المجلس نظام جزاءات يشمل حظرا على توريد الأسلحة موجهة إلى أفراد وكيانات محددة. ونقدر أيضا أنه، عند تجديد ذلك النظام، اتخذت تدابير لتمكين بعثة الدعم الأمني المتعددة الجنسيات في هايتي من إدارة أسلحتها وذخائرها والإشراف عليها على النحو الملائم، بما في ذلك الإبلاغ عن أي تحويل لأسباب مثل فقدان أو السرقة. وإلى جانب تلك التدابير، من الأهمية بمكان أن تتصرف البلدان الأصلية لعمليات نقل ذلك النوع من الأسلحة بحزم لتنفيذ تدابير لمنع تدهور الحالة.

وبما أنه لا يمكن لأي دولة أن تواجه التحدي بمفردها، يجب أن تكون لسياساتنا الوطنية للوقاية والمكافحة صلة تآزرية مع جميع المؤسسات، سواء كانت الشرطة أو مكاتب المدعين العامين أو الهيئات القضائية أو البرلمانات أو البلديات. ومن المهم تعزيز المشاركة الواسعة بين المجتمع المدني، ولا سيما في إطار جدول أعمال السياسة الخارجية.

ويتمثل أحد الجوانب الرئيسية في تنفيذ صكوك دولية مثل معاهدة تجارة الأسلحة، التي تنظم التجارة الدولية في الأسلحة التقليدية، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. والتعاون بين الدول، ولا سيما الدول التي تتشاطر الحدود، ضروري أيضا. وعلى هذا المنوال، أنشأت بيرو بالفعل آليات ثنائية مع إكوادور وبوليفيا وشيلي وكولومبيا. وفي ذلك الإطار، يجري الاضطلاع بأنشطة منسقة لتعزيز مراقبة الحدود

المتطورة. إن بنية تلك القوة وتموضعها، بما في ذلك نوع وكمية معداتها العسكرية، لا يخدمان سوى لإبراز السطوة في جميع أنحاء منطقة البحر الأسود والبحر الأبيض المتوسط. وفي ذلك الصدد، نشعر ببالغ القلق إزاء البيانات الأخيرة المتعلقة بنشر القاعدة البحرية في منطقة أوتشامشاير في منطقة أبخازيا التي تحتلها روسيا بوصفها محاولة استنزافية أخرى لزعزعة استقرار الحالة المتردية بالفعل على أرض الواقع وفي منطقة البحر الأسود، لا سيما في ضوء الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا.

ختاماً، بينما نؤكد من جديد التزامنا بعدم انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والمنع الفعال لإساءة استخدامها، أود مرة أخرى أن أدعو المجتمع الدولي إلى حث روسيا على وقف أعمالها الاستنزافية في المناطق المحتلة بصورة غير قانونية من جورجيا والبدء في الوفاء بالتزاماتها الدولية - وعلى رأسها اتفاق وقف إطلاق النار الذي توسط فيه الاتحاد الأوروبي في 12 آب/أغسطس 2008.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة بشأن هذا الموضوع الهام. وتوخياً لتوفير الوقت، سأدلي سريعاً بأربع نقاط.

أولاً، يشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر ذات الصلة عاملاً تمكينياً رئيسياً لإدامة النزاعات التي تشارك فيها الجماعات المسلحة والإرهابية. ويتطلب ذلك أن تتسق الدول جهودها للحد من قدرة هذه الأطراف الفاعلة على حيازة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. لذلك بات من المهم أن يتخذ مجلس الأمن نهجاً لا يتسامح إطلاقاً مع الجهات الفاعلة الإرهابية والجهات الراعية لها وحيازتها للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها.

ثانياً، إن الهند، بعد أن كافتحت آفة الإرهاب لعدد من العقود، تدرك مخاطر تسريب الأسلحة الصغيرة والذخيرة ونقلها غير المشروع إلى الأطراف المسلحة غير التابعة للدول والإرهابيين. لقد عانينا كثيراً

وتنفذ جورجيا التزاماتها بموجب برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، ووثيقة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مع تحمل المسؤولية الواجبة. ونشارك مشاركة كاملة في آليات تبادل المعلومات ذات الصلة، وقد أحرزنا تقدماً كبيراً في تحسين مراقبة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة خلال السنوات القليلة الماضية.

إن من الأهمية بمكان الحفاظ على نظام استراتيجي فعال لمراقبة التجارة يواكب التهديدات الناشئة عن الانتشار والتطورات التكنولوجية والعلمية السريعة. وفي ذلك السياق، تشكل معاهدة تجارة الأسلحة صكاً فريداً يحدد المسؤوليات المشتركة للدول عن مختلف مراحل نقل الأسلحة، وتعمل كآلية وقائية هامة.

وبينما نعرب عن دعمنا للجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز المراقبة والوقاية، ينبغي ألا ننسى أن بيئات النزاع تزيد بشكل كبير من مخاطر توافر الأسلحة والذخائر وانتشارها على نطاق واسع. وتدرك جورجيا خطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الذي تشكله الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا. ويتعين على المجتمع الدولي أن يظل يقظاً ومستعداً لمواجهة تلك التحديات والتصدي لها بحزم. ومما يؤسف له أن المناطق التي تحتلها روسيا في جورجيا لا تزال تمثل تحدياً كبيراً في ذلك الصدد. وبالنظر إلى دور جورجيا في مجال العبور وإمكاناتها، هناك خطر من إمكانية استخدام الأراضي المحتلة للقيام بأنشطة غير مشروعة، مثل الاتجار بالأسلحة ومكونات الأسلحة والمواد ذات الاستخدام المزدوج - التي يمكن استخدامها لأغراض إرهابية وإجرامية - والاتجار بها.

وعلاوة على ذلك، تواصل روسيا حشدها العسكري في الأراضي المحتلة من جورجيا وتزيد من عزلة تلك المناطق عن بقية البلد، في تجاهل تام لالتزاماتها بموجب اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2008. وقد تم تسليح القواعد العسكرية غير القانونية في منطقتي أبخازيا وتسخينفالي المحتلتين تسليحاً شديداً بمختلف الأسلحة الهجومية

على الصعيد الوطني لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته، ونبقي على ضوابط صارمة بشأن تصدير جميع الذخائر والمواد ذات الصلة، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ويتجلى التزامنا أيضاً في مشاركة الهند في ترتيب فاسنار. وتظل الهند ملتزمة بالعمل على زيادة تعزيز الهيكل العالمي لعدم الانتشار، بصفتها رئيس الهيئة العامة للترتيب لعام 2023، بما في ذلك في مجال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثلة نيجيريا.

السيدة داكواك (نيجيريا) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن من جراء تحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها. وأود أيضاً أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للأمين العام على تقريره (S/2023/823) ولمقدمي الإحاطات الآخرين على إسهاماتهم الثاقبة والقيّمة في المناقشة.

وأياً كانت أسباب النزاعات، فإن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يؤججها، مما يوسع نطاق انعدام الأمن والعنف ويرسخهما. وهذا يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال زيادة الفقر والمعاناة أو خلقهما. إن العالم اليوم يشهد في كافة أرجائه العواقب الكارثية للحصول على الأسلحة التقليدية دون ضوابط، بما في ذلك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وقد نزح ملايين المدنيين بسبب النزاعات، وفقدوا منازلهم وسبل عيشهم. وقد أدى فقدان الحياة الأسرية أو تعطيلها بعنف وتدمير البنية التحتية الأساسية إلى خسارة الملايين لعيشهم الكريم. ويمكن رؤية عواقب الأثر المدمر للنقل غير المشروع للأسلحة والاتجار بها عبر أفريقيا في نزاعاتها المسلحة التي طال أمدها والتمرد والإرهاب. إن التهديد المستمر للأمن في المنطقة، وللسم الدولي، يتطلب عملاً جماعياً ونهجاً جماعياً من جانب الأطراف الفاعلة الإقليمية فضلاً عن المجتمع الدولي. وهناك حاجة إلى استجابات وطنية وإقليمية وعالمية معززة. ويجب أن يحظر

نتيجة للإرهاب والعنف العابرين للحدود اللذين ترتكبهما الجماعات الإرهابية باستخدام الأسلحة غير المشروعة المهربة عبر حدودنا، بما في ذلك الآن من خلال استخدام الطائرات المسيّرة. إن زيادة حجم ونوعية الترسانة التي حصلت عليها تلك المنظمات الإرهابية تذكرنا مراراً وتكراراً بأنها لا يمكن أن توجد من دون رعاية أو دعم من الدول.

ثالثاً، إن التعاون الدولي ضروري لتعزيز الآليات القائمة لتبادل المعلومات في تحديد نقاط التسريب وطرق الاتجار والمراقبة الجمركية والتعاون عبر الحدود وما إلى ذلك، بغية منع تسريب الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها ونقلها غير المشروع. وبالتالي، تؤيد الهند مضاعفة الجهود على الصعيدين الوطني والعالمي لتعزيز تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للعمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، بما في ذلك من خلال تدابير تشريعية وطنية فعالة وإنفاذها، وضوابط التصدير، وتبادل المعلومات وبناء القدرات. وهنا أود أن أضيف أن الهند شاركت بنشاط في المداولات بشأن إنشاء إطار عالمي لإدارة الذخيرة التقليدية طوال دورة حياتها، وهو إطار نوّده بنشاط ونأمل أن يعزز إدارة الذخائر على نحو مأمون وآمن ومستدام.

رابعاً، يمكن لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أن تدعم البلدان المضيفة في معالجة مسألة النقل غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عن طريق تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون والأمن في مجال التعامل الآمن مع الأسلحة وصيانتها وإدارة مخزونات الأسلحة، بما في ذلك تلك التي تسترد من جهات فاعلة من غير الدول.

وفي الختام، أود أن أقول إن الهند تعلق أهمية كبيرة على منع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومكافحته والقضاء عليه. ويشدد إعلان قادة مجموعة الـ 20 الذي اعتمد في مؤتمر قمة نيودلهي في 10 أيلول/سبتمبر على التعاون الدولي بين الدول لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل مسارها. وتقدم الهند بانتظام تقاريرها الوطنية عن تنفيذ برنامج العمل والصك الدولي للتعقب. وأنشأنا أيضاً آلية تشريعية وإدارية قوية

ودون الإقليمية ذات الصلة، فضلا عن إقامة واستدامة شراكات قوية مع الاتحاد الأفريقي ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام ونزع السلاح في أفريقيا وغيرها من المنظمات ذات الصلة.

وفي الختام، ندعو المجتمع الدولي إلى دعم المبادرة الجديدة بالثناء لخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063، وهي خريطة الطريق الرئيسية للاتحاد الأفريقي بشأن الخطوات العملية لإسكات البنادق في أفريقيا بحلول عام 2030، والتي تؤكد بوضوح أن النقل غير المشروع للأسلحة في أفريقيا يهدد السلام والأمن والتنمية الاجتماعية. وإن زيادة القدرات لتعطيل تدفقات الأسلحة غير المشروعة أمر هام لكبح انتشارها وإساءة استخدامها. ونرحب بتوصية الأمين العام بإدراج الاتجار غير المشروع بالأسلحة في جدول أعمال مجلس الأمن وندعو جميع الأعضاء إلى دعم تلك المبادرة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل العراق.

السيد الفتلاوي (العراق): في البداية، أود التقدّم لكم بالتهنئة على رئاستكم لمجلس الأمن لهذا الشهر، وعلى إدارتكم المهنية لأعمال المجلس ومبادرتكم لتكريس هذه الجلسة المفتوحة بشأن الأسلحة الصغيرة والخفيفة وسبل التصدي للتهديد الذي يشكله تحويل هذه الأسلحة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وسوء استخدامها على السلام والأمن الدوليين. ونرحب بمعالي السيدة وزيرة خارجية إكوادور على حضورها وترؤسها لجلسة المجلس هذا اليوم. وأتقدم بالشكر لوكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح السيدة إيزومي ناكاميتسو، لدعمها الجهود المبذولة في هذا المجال وعلى إحاطتها بشأن تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عملاً بقرار مجلس الأمن 2220 (2015)، (S/2023/823).

ويؤيد العراق البيان الذي ألقاه ممثل جمهورية مصر الموقر باسم المجموعة العربية.

يرى العراق أن التدهور الأمني غير المسبوق وتزايد حدة الصراعات والتوترات، وتقاع الأزمت الدولية والإقليمية التي تشهدها البيئة الأمنية الدولية الحالية، واستمرار الاتجاه التصاعدي للنفقات

فعلياً على كبار منتجي وموردي الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بيع بضاعتهم إلى كيانات غير مسجلة أو غير منظمة.

لقد عانت نيجيريا من العواقب المؤلمة للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها في أيدي العصابات الإجرامية والإرهابيين وقطاع الطرق المسلحين. إن تدفق الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة إلى أيدي قطاع الطرق والمليشيات تسبب في عقدين من الدمار في بلدنا، مما أثر على كل جانب من جوانب الحياة، بما في ذلك المدارس والمزارع وأماكن العبادة والأسواق. فلا يوجد مكان لا تدخله. ومما لا شك فيه أن أنشطة تلك الجماعات قد زادت من إضعاف التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدنا والمنطقة وتشكل تهديداً متزايداً للأمن العالمي. وقد استخدمت نيجيريا سياساتها أو عدلتها لكي تتصدى على نحو أفضل للتحديات التي يفرضها سوء الاستخدام الغاشم للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من حيث الاستباقية وتحسين التنسيق والدعم للضحايا. وقد عملنا دائماً بالتنسيق مع الشركاء في المنطقة وخارجها لإحباط قطاع الطرق والإرهابيين والعناصر الإجرامية الأخرى، وتعاوننا أيضاً مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين لتعزيز الحماية، وخاصة من العنف الجنسي. وعلاوة على ذلك، واصلت حكومة نيجيريا إدانة جميع أشكال العنف ضد النساء والأطفال وتتخذ جميع التدابير الممكنة لمكافحة الإرهاب والتطرف بجميع أشكالهما.

ولتلك الأسباب ضاعفت نيجيريا جهودها عبر حدودها وعززت تعاونها داخل منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية وخارجها ضد الاتجار غير المشروع بالأسلحة. ونيجيريا هي أول دولة توقع وتصدق على معاهدة تجارة الأسلحة. وهي ملتزمة ببرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وتؤيد نيجيريا اتخاذ الجمعية العامة للقرار التاريخي لمعاهدة تجارة الأسلحة 67/234 وترحب بالنتيجة الناجحة للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، الذي عقد في جنيف، وتحث الدول الأطراف على تنفيذه. ويتجلى التزامنا أيضاً في التوقيع والتصديق على الصكوك الدولية والإقليمية

الأرواح، ويسهم في زعزعة الأمن والاستقرار. كما يؤكد العراق على أهمية البدء بتنفيذ الزمالة الدراسية المعنية بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لتطوير القدرات والنهوض بالخبرات التي يتمتع بها المعنيون وخصوصا في البلدان النامية. كما يدعو العراق لدعم جميع الجهود الرامية لإنجاح المؤتمر الاستعراضي لبرنامج العمل المزمع عقده في العام المقبل، والخروج بنتائج توافقية تلبى شواغل جميع الأطراف.

ويرحب العراق بنجاح الجهود المتعددة الأطراف التي بذلها الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالذخيرة التقليدية، المنشأ بموجب قرار الجمعية العامة 76/233 لعام 2021، وبما أسهم في اعتماد إطار عمل عالمي لإدارة الذخائر التقليدية (انظر قرار الجمعية العامة 78/47) بصورة طوعية ومستقلة وشاملة، مؤكدا على ضرورة أن يسهم هذا الإطار في سد الفجوة التكنولوجية بين الدول النامية والمتقدمة لمواجهة التحديات التي تفرضها التكنولوجيا الحديثة في مجال الذخائر التقليدية وللحد من الآثار السلبية والثغرات القائمة للإدارة غير الفعالة للذخائر التقليدية، وفي تعزيز التعاون الدولي والمساعدة غير المشروطين لتمكين الدول النامية من تنفيذ تلك الالتزامات.

وفي الختام، يشدد العراق على ضرورة العمل لتفادي أي تداخل في الولايات الممنوحة بين هذا الإطار وبين الصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة، من أجل تحقيق الأهداف والغايات التي أنشئت من أجلها.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد لارسن (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): تشكر أستراليا إكوادور على عرض هذا الموضوع الهام. إن الإحصاءات الواردة في تقرير الأمين العام الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر (S/2023/823) مثيرة للقلق الشديد، وأستراليا ملتزمة بالعمل مع الدول الأعضاء لكبح النقل غير المشروع لتلك الأسلحة وإساءة استخدامها.

إن التزامنا ثابت. وتفخر أستراليا بأنها عرضت، خلال رئاستها عام 2013، أول قرار بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة اعتمده مجلس الأمن، وهو القرار 2117 (2013). وقد أبرز ذلك القرار التهديد الخطير الذي تشكله الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة

العسكرية التي بلغت رقما قياسيا جديدا، بحدود 2.24 تريليون دولار في عام 2022، بالإضافة إلى ازدياد حجم عمليات النقل العالمية للأسلحة التقليدية الرئيسية، تؤكد الحاجة الملحة لمضاعفة جهود المجتمع الدولي والتخلي بالإرادة السياسية الجادة للتصدي لظاهرة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخيرتها، لما تشكله هذه الظاهرة الخطيرة من آثار كارثية تهدد أمن الدول والمجتمعات، وتؤثر سلبا على نمو اقتصادات الدول وخططها التنموية. وغالبا ما يكون ضحايا هذه الظاهرة هم من المدنيين، شيوخا ونساء وأطفالا، التي تزيد أعدادهم في العام الماضي بحسب تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أنف الذكر بنسبة 53% مقارنة بعام 2021. ولعل هذه الأسباب كانت الحافز واره تقديم المبادرات والقرارات والاتفاقيات الدولية للحد من هذه الظاهرة الخطيرة والقضاء على آثارها التي لا تختلف عن تلك الآثار الكارثية للأسلحة الدمار الشامل.

ومن هذا المنطلق، فقد واصل العراق تأييده ودعمه لجميع المبادرات والاتفاقيات والقرارات الدولية ذات الصلة، واتخاذ خطوات وتدابير وطنية ملموسة وفعالة على الصعيدين التشريعي والتنفيذي، ومنها إصدار قانون الأسلحة رقم 51 لعام 2017 لغرض اعتماد تشريعات وطنية تواكب التطورات التي تشهدها هذه الأسلحة، وتنظم آلية حمل الأسلحة، وتشكيل اللجنة الدائمة لتنظيم الأسلحة وحصرها بيد الدول برعاية السيد رئيس الوزراء وإشراف معالي وزير الداخلية، واتخاذ هذه اللجنة العديد من الخطوات والإجراءات العملية لغرض تقليل وضبط الأسلحة وفقا للقوانين والتعليمات الوطنية الصادرة وتقليل المظاهر المسلحة، والقيام بحملات التوعية والتثقيف الموسعة للحد من التسلح، وغلق أكثر من 300 موقع إلكتروني و 119 محلا لبيع الأسلحة النارية، وبما يسهم في تعزيز الأمن والاستقرار في أنحاء العراق.

وعلى الرغم من مرور أكثر من عقدين كاملين على اعتماد برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، إلا أن الانتشار العشوائي لهذه الأسلحة وإساءة استخدامها في مناطق كثيرة من العالم، لا يزال يهدد السلم والأمن الدوليين، ويتسبب في إزهاق العديد من

بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه تضعنا في وضع جيد لإحراز مزيد من التقدم في مؤتمر الاستعراض لبرنامج العمل المقرر عقده العام القادم. واعتماد الجمعية العامة في 4 كانون الأول/ديسمبر للإطار العالمي لإدارة الذخائر طوال دورة حياتها (انظر قرار الجمعية العامة 78/47) يشكل خطوة إيجابية إلى الأمام على طريق تحديد الأسلحة، وذلك على الرغم من الصعوبات التي تكتنف المشهد الإستراتيجي.

وقد كان من دواعي سرور أستراليا أن تشارك في مؤتمر ناجح آخر للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة في آب/أغسطس. وسنواصل الإسهام في خطة إضفاء الطابع العالمي عليها وتنفيذها، بما في ذلك بوصفنا نائبا لرئيس مؤتمر عام 2024. إن التعاون والمساعدة الدوليين حيويان لضمان التنفيذ الفعال لبرنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة. ونحن نساند كلاً من صندوق التبرعات الاستثماري للمعاهدة ومرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة. ومع حلول الذكرى السنوية العاشرة لإصدار القرار 2117 (2013) هذا العام، فإننا سعداء بأن مرفق الأمم المتحدة الاستثماري لدعم التعاون في مجال تنظيم الأسلحة يحتفل أيضاً بمرور 10 سنوات على تشغيله. وبوصفنا من الجهات المانحة المؤسسة، فإننا ندعم جهوده المتواصلة للمساعدة في بناء قدرات الدول وتشجيع العمل القيم للمجتمع المدني. وفي العقد الذي انقضى منذ أن قدمت أستراليا القرار 2117 (2013) يظل التزامنا بالتصدي للتهديدات التي تُشكّلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة التزاماً راسخاً.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): السيد الرئيس، بدايةً أود أن أتقدم بالشكر لوفد جمهورية إكوادور على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم المعنية بموضوع في غاية الأهمية، لا سيما في ظل استمرار بؤر النزاع في مختلف أنحاء العالم. كما أود أن أتقدم بالشكر للسيدة إيزومي ناكاميتسو، وكيلة الأمين العام والممثلة السامية لشؤون نزع السلاح، وباقي مقدمي الإحاطة على ملاحظاتهم القيمة.

على المدنيين وحفظه السلام والعاملين في المجال الإنساني ومنظمات المجتمع المدني. ومن المناسب أن نتمكن أيضاً، خلال هذه المناسبة، من إحياء الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد القرار. وفي عام 2013 أيضاً، ترأست أستراليا مؤتمر الأمم المتحدة الختامي المعني بوضع معاهدة تجارة الأسلحة، الذي أدى في نهاية المطاف إلى اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة - وهي أداة هامة في منع تحويل وجهة الأسلحة التقليدية.

وعلى الرغم من جهودنا، لا تزال التحديات التي تشكلها الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مستمرة. وترتبط تلك الأسلحة ارتباطاً جوهرياً بالإرهاب والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات؛ وتوق جهود بناء السلام. كما أن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وإساءة استخدامها يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن وحظر الأسلحة. ولذلك، ندعو جميع الدول إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والتقييد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

إننا نعلم أن قوانين مراقبة الأسلحة ناجعة - فيمكن أن تقلل الضرر المرتبط بالأسلحة النارية بشكل كبير من خلال اتخاذ خطوات لتنظيم الملكية القانونية للأسلحة النارية وتتبع تحركات الأسلحة النارية. وتعمل أستراليا من أجل أمن الجميع، في الداخل والخارج على حد سواء. وتفخر أستراليا بسجلها الحافل في مجال إدارة الأسلحة النارية. فعلى سبيل المثال، أعلن رئيس وزراء أستراليا ألبانيز في 6 كانون الأول/ديسمبر التزامه بإنشاء سجل وطني للأسلحة النارية. ومن شأن ذلك أن يُيسر تعقب الأسلحة النارية المشروعة وأجزائها على الصعيد الوطني بشكل شبه آني. وسيُمكن من تبادل المعلومات المتعلقة بالأسلحة النارية بين السلطات القضائية داخل أستراليا وبناء مجتمع أكثر أماناً.

وعلى الرغم من التحديات الخطيرة التي تسببها التجارة في الأسلحة غير المشروعة على الصعيد العالمي إلا أننا نشعر بالنفاؤل من الخطوات الملموسة إلى الأمام التي اتخذت في الآونة الأخيرة. إن الوثيقة الختامية التي تحققت بشق الأنفس بتوافق الآراء العام الماضي في الاجتماع الثامن من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع

والدولية لمواجهة التحديات المرتبطة بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتعمل على تعزيز الشراكات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المختصة حول ممارسات تجارة الأسلحة المسؤولة بهدف تعزيز الجهود الجماعية الرامية إلى منع تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. كما تعمل مملكة البحرين بشكل مستمر على تعزيز المراقبة الفعالة للحدود واتخاذ التدابير القوية لمراقبة الحدود لاعتراض ومنع محاولات النقل غير القانوني للأسلحة، وبالتالي تعطيل سلاسل التوريد التي تدعم الشبكات الإجرامية.

وختاماً، تؤمن مملكة البحرين بأن التصدي للتهديد الذي يُشكِّله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها يتطلب نهجاً شاملاً وتعاونياً يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات الدول والمناطق الجغرافية والقدرات الوطنية.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسيدة كورتوا.

السيدة كورتوا (اللجنة الدولية للصليب الأحمر): (تكلمت بالإنكليزية): تعرب اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن امتنانها لإتاحة هذه الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن، وترحب بالاهتمام الذي أولي لأثر تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها على السلم والأمن.

تشهد اللجنة الدولية كل يوم المعاناة الإنسانية الهائلة الناجمة عن العنف المسلح والنزاعات، والتي يؤججها توافر الأسلحة والذخائر وإساءة استخدامها على نطاق واسع. وقد تؤدي تدفقات الأسلحة إذا أسئ تنظيمها أو لم تخضع لرقابة كافية إلى عواقب إنسانية وخيمة - وهي إزهاق أرواح الناس أو معاناتهم من إصابات وصدمات تُغيّر حياتهم - وإلى انتهاكات للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. وقد يعرض ذلك للخطر إمكانية الحصول على المساعدة الطبية والإنسانية أو يُوقَف تماماً تقديمها. إنها تطيل أيضاً أمد النزاعات، وتؤدي إلى النزوح وتؤثر تأثيراً سلبياً على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. علاوة على ذلك، فإن استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة يُخلّف آثاراً إنسانية متباينة، إذ يتفاوت تأثيرها على النساء والرجال والفتيات

وتضم مملكة البحرين صوتها للبيان الذي ألقته جمهورية مصر العربية باسم المجموعة العربية.

تؤكد مملكة البحرين على أهمية التصدي للتهديد الخطير الذي يُشكِّله تحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها وإساءة استخدامها، حيث تساهم هذه الأعمال في تصعيد الصراعات، وتفاقم العنف، وتعرض استقرار الدول للخطر. كما إن الاتجار غير المشروع بهذه الأسلحة يغذي الإرهاب والجريمة المنظمة والعنف المسلح. وبالتالي فإن التصدي بفعالية لهذه التحديات ليس واجباً أخلاقياً فحسب، بل هو أيضاً ضرورة عملية لبناء عالم أكثر أماناً وأماناً للأجيال الحالية والمقبلة.

وفي هذا السياق، تدعم مملكة البحرين مساعي الأمم المتحدة لوضع معايير تمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، من خلال برنامج العمل، والصك الدولي للتعقب، الذي يُشكِّل إحدى مبادرات الأمم المتحدة القيمة لمواجهة هذه الأخطار والتخفيف من حدتها. وتؤكد مملكة البحرين أهمية تطوير مقترح برنامج زماله الأمم المتحدة الهادف إلى بناء قدرات الدول النامية في موضوعات الأسلحة الصغيرة والخفيفة، والذي أشارت له الوثيقة الختامية للاجتماع الثامن لبرنامج العمل.

كما تؤكد مملكة البحرين ضرورة التفرقة بين مكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبين الاتجار المشروع بالأسلحة التقليدية فيما بين الحكومات، وفقاً للتقدير السيادي لكل منها وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها، والحق المشروع للدول في توفير احتياجاتها من الأسلحة التقليدية طبقاً للمادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.

بالنظر إلى التهديد العابر للحدود للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، من الأهمية بمكان تعزيز تبادل المعلومات الاستخباراتية والخبرات والموارد اللازمة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة بشكل فعال، إلى جانب تأمين الحدود البرية والبحرية للدول. ومن هذا المنطلق، تشارك مملكة البحرين بنشاط في المبادرات الإقليمية

التنفيذ الصادق لتلك الصكوك واجب إنساني وسيقطع شوطاً طويلاً في منع الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

إن النتائج التي توصل إليها أحدث تقرير للأمم العام عن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة (S/2023/823) مثيرة للقلق، فالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الأسلحة المتفجرة الثقيلة، هي أحد الأسباب الرئيسية للخسائر في صفوف المدنيين في النزاعات المسلحة. وهناك فجوة بين الالتزامات التي تتحملها الدول بموجب القانون الدولي والممارسات السائدة في استخدام ونقل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وغيرها من الأسلحة التقليدية.

إننا نحث الدول على إلقاء نظرة صادقة على الكيفية التي يؤدي بها اتخاذها إجراءات وعدم اتخاذها إلى إطالة أمد الانتهاكات وانعدام الأمن والمعاناة. وتُشدّد الخطة الجديدة للسلام على ضرورة مواجهة التحديات المرتبطة بتحويل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر وانتشارها وإساءة استخدامها. ويجب على المجتمع الدولي الآن أكثر من أي وقت مضى أن يستعيد رؤية لنزع السلاح وتحديد الأسلحة بوصفها طريقاً حاسماً نحو السلم والأمن المستدامين.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الجميع على مشاركتهم وتعاونهم في جلسة اليوم.

رُفعت الجلسة الساعة 18/20.

والفتيان. وتُستخدم الأسلحة الصغيرة أيضاً في ارتكاب أو تيسير العنف الجنسي والجنساني.

وتبذل اللجنة الدولية، وفقاً لولايتها، كل الجهود الممكنة لحماية المتضررين من الحروب والعنف ومساعدتهم ولتعزيز القانون الدولي الإنساني والمبادئ الإنسانية العالمية. ولا يمكن للجنة الدولية في أوقات النزاع المسلح أن تتجح في أداء مهمتها إلا إذا تقيّدت الأطراف تقيدا صارما بالالتزامات وفقا للقانون الدولي الإنساني. وعلى الدول التي تزود تلك الأطراف بالأسلحة أيضاً التزامات، فيجب عليها أن تفعل كل ما بوسعها في حدود المعقول لضمان احترام متلقي تلك الأسلحة للقانون الدولي الإنساني. ويجب عليها أن تبذل قدرا أكبر من العناية الواجبة في تقييم المخاطر التي تشكلها الأسلحة التي تنقلها، ويجب أن تنفذ تدابير قوية وعملية في الوقت المناسب والتي يمكن أن تخفف من حدة المخاطر بشكل واقعي. وحيثما يبرز بوضوح خطر استخدام الأسلحة لارتكاب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني، يجب على الدول أن تمتنع عن نقلها.

وتشجع اللجنة الدولية الدول التي لم تتضم بعد إلى الصكوك التي تنظم الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وكذلك الأسلحة التقليدية الأخرى، بما في ذلك معاهدة تجارة الأسلحة، على أن تفعل ذلك. إن